

**أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على
ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به
للبنوك السعودية**

**The Impact of the Accounting Disclosure of Other
Comprehensive Income (OCI) Items on the Relevance
of Accounting Profit Information and Improving the
Predictive Process of It of Saudi Banks**

د. أحمد زكريا زكي عصيمي

مدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان



ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية، وذلك من خلال دراسة الأثر على القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم للبنوك السعودية، وأيضاً على تطور القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم للبنوك السعودية عبر الزمن (٢٠٠٨-٢٠١١م)، وأخيراً بيان أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى على القدرة التنبؤية للأرباح الربح سنوية للبنوك السعودية.

ولقد اعتمد هذا البحث في تحقيق أهدافه على دراسة وتحليل المراجع المتخصصة والمرتبطة بموضوع الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى مثل المكاسب أو الخسائر غير المحققة، وأثر ذلك على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به. كما تم تحليل بعض القوائم المالية لعشرة بنوك سعودية تتداول أسهمها في السوق المالية السعودية من أصل إثني عشر بنك سعودية بالملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١م، وذلك للتعرف على الوضع الحالي والخاص بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في البنوك السعودية، وأثر ذلك على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به.

وقد توصل هذا البحث إلى وجود قوة تفسيرية لبنود الدخل الشامل الأخرى على تغير أسعار الأسهم للبنوك السعودية والتي تكون مع صافي الربح الدخل الشامل (هذا بالإضافة إلى وجود قوة تفسيرية لصافي الربح).

كما توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل يفسر نسبة عالية نسبياً (حوالي ٥٠%) من تغيرات أسعار الأسهم للبنوك السعودية لعام ٢٠٠٩م، وذلك على الرغم من أن الأرباح الشاملة لبنوك العينة في هذا العام قد عكست آثار الأزمة المالية العالمية، والتي بدأت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ واستمرت خلال عام ٢٠٠٩م، أما خلال عام ٢٠١٠م فإن الدخل الشامل يفسر نسبة منخفضة كثيراً من تغيرات أسعار الأسهم للبنوك السعودية عن عام ٢٠٠٩م (حوالي ٩%)، وذلك على الرغم من إنتهاء تداعيات الأزمة المالية على أرباح البنوك. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى تحفظ السوق المالية السعودية، فعلى الرغم من أن ربحية البنوك بدأت في التحسن إلا أن المخاوف من ارتداد الأزمة المالية العالمية جعل السوق السعودي ضعيف من حيث تأثره بتحسين البيانات المالية للبنوك عن عام ٢٠١٠م، أما خلال عام ٢٠١١م فإن الدخل الشامل يفسر نسبة مرتفعة كثيراً عن الأعوام السابقة (حوالي ٦٣%) من تغيرات أسعار الأسهم، وترجع هذه النتائج إلى إطمئنان المستثمرين بالسوق المالية السعودية إلى إنتهاء تداعيات الأزمة المالية على أرباح البنوك تماماً. ويمكن إرجاع هذه النتيجة أيضاً إلى أن السوق استجاب للزيادات الكبيرة في أرباح البنوك لعام ٢٠١١م، وأي مراقب لحركة السوق المالية السعودية يستطيع أن يتحقق من تجاوب السوق بصورة انتقائية مع الشركات التي تحسنت ربحيتها وعلى الأخص البنوك. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود قدرة تنبؤية لصافي الربح وللدخل الشامل الربح سنوي على مستوى البنوك السعودية الإحدى عشر (بعد إضافة البنك الأهلي إلى عينة القدرة التنبؤية لأنها لا تحتاج إلى بيانات عن أسعار الأسهم) باستثناء وجود قدرة تنبؤية لصافي الربح الربح سنوي فقط لبنكين هما: بنك الاستثمار السعودي والبنك الأهلي التجاري.

لذا يوصى البحث بضرورة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى لأهميتها في زيادة ملائمة معلومات القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بأثر القوة التفسيرية لهذه البنود على تغير أسعار الأسهم، وأيضاً بالأثر على القدرة التنبؤية بتغير هذه الأسعار.

المصطلحات المستخدمة: الإفصاح المحاسبي، بنود الدخل الشامل الأخرى، ملائمة معلومات الربح المحاسبي، التنبؤ بالربح المحاسبي، البنوك السعودية.

Abstract:

This research aims at investigating the impact of the accounting disclosure of other comprehensive income (OCI) items on the relevance of accounting profit information and improving the predictive process of it of Saudi Banks via investigating the impact on R^2 of the relationship between profits and shares price of Saudi Banks, and the development of this relationship by time (2008-2011G). In addition, it aims at investigating the impact of the accounting disclosure of other comprehensive income (OCI) items on the predictability of quarterly profits of Saudi Banks.

For achieving these objectives, this research is based on desk study from literature review that is related to the impact of the accounting disclosure of (OCI) items, such as: unrealized profits or losses, on the relevance of financial statements information. In addition, some financial statements of ten Saudi listed banks of twelve banks have been analyzed during 2008 - 2011G for investigating the impact on the relevance of accounting profit information and improving the predictive process of it.

The research revealed that there is a R^2 of OCI items on changes of shares price of Saudi banks. In addition, this research revealed that the comprehensive income interprets high percent (around 80%) of changes of shares price of Saudi banks in 2009G even though comprehensive income of the research sample in this year reflected the effects of the international crisis that started by the last quarter of 2008G and continued during 2009G. While, in 2010G the comprehensive income interprets low percent (around 9%) of changes of shares price of Saudi banks even though the reasons and effects of the international crisis on Saudi bank profits has been ended. This result is due to the caution in the Saudi financial market for returning the international crisis again and consequently this weakened the Saudi financial market. Whereas, in 2011G the comprehensive income interprets high percent (around 73%) of changes of shares price of Saudi banks. This result is due to the relief in the Saudi financial market. Also, This is due to that the Saudi financial market has responded to companies that have improved in their profits, especially banks.

This research revealed, also, that there is no predictability of quarterly net income and quarterly comprehensive income of the eleven banks (after the addition of National Commercial Bank to the research sample) except two banks that have predictive ability of quarterly net income only. These banks are: the Saudi Investment Bank and the National Commercial Bank.

The research recommends necessity of the accounting disclosure of OCI items because this type of disclosure is important and it increases the relevance of financial statements information, especially the impact of R^2 of these items on changes of shares price and also the impact on the predictability of these prices.

Keywords: Accounting Disclosure - Other Comprehensive Income (OCI) Items - the Relevance of Accounting Profit Information - the Predictive Process of Accounting Profit - Saudi Banks

١- تمهيد

ازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بموضوع الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى بشكل خاص بسبب التوجه العالمي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والتي تتجه بشكل صريح نحو إحلال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدلا من أساس التكلفة التاريخية (أنظر علي سبيل المثال: (Chen et al., ٢٠٠٨، أبو الخير، ٢٠٠٩، العبادي، ٢٠١٠)، ومما يزيد من أهمية هذا الموضوع التوجه القائم الآن على التعاون بين مجلس معايير المحاسبة المالية *FASB* ومجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* من أجل العمل على تنقيح الإطار المفاهيمي للمحاسبة الحالي، وذلك من أجل إعداد قوائم مالية توفر المعلومات المحاسبية المفيدة لعملية إتخاذ القرارات، ولم يقتصر الإطار المفاهيمي للمعلومات المحاسبية على إنتاج معلومات تعتمد على التكلفة التاريخية والقيم الدفترية فقط بل امتد ليشمل أسس القياس القائمة على القيمة العادلة والتي منها القيم السوقية والتدفقات النقدية المخصومة وذلك لأصول والتزامات قائمة في تاريخ إعداد القوائم المالية الأمر الذي ينتج عنه فروق بين القيمة العادلة للأصول والالتزامات والقيمة الدفترية لها ومن ثم ظهور مفهوم الدخل الشامل الذي يأخذ في قياس الدخل بالتغيرات الناتجة على صافي الأصول. نتج عن هذا القياس مكونين للدخل الشامل، الأول الدخل الشامل من العمليات، والمكون الثاني عناصر الدخل الشامل وتطلب الأمر ضرورة بيان أهمية الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى وشكل هذا الإفصاح.

أي أن التطور الحادث في أسس القياس المحاسبي طبقا للقيمة العادلة لابد أن يرافقه تطور في أسس الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية طبقا للقيمة العادلة أيضا، إذ أصبحت منشآت الأعمال والخدمات مطالبة طبقا لمعايير المحاسبة المقبولة بإفصاح أوسع وأكثر تفصيلا عن بنود القوائم المالية التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة مثل الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة والمنزنية على القياس طبقا للقيمة العادلة. ومع هذا فإن القياس والإفصاح وفقا للقيمة العادلة يبقى مرهونا بأهمية ما يقدم من معلومات عن نتائج القيمة العادلة للمستثمرين وغيرهم من متخذي القرارات، وفي هذا البحث يتم تقدير أهمية تلك المعلومات من خلال ملائمتها لقرارات المستثمرين وقدرتها على مساعدتهم في التنبؤ بالأرباح.

٢- مشكلة البحث

إن توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وما ينتج عنه من ضرورة الاعتراف بمكاسب أو خسائر غير محققة، له من يؤيده ومن يعارضه. فبينما يرى المؤيدون أن هذا التحول سوف يزيد من جودة عملية التقرير المالي لأنه سوف يعكس القيمة الحقيقية للمنشأة في نهاية الفترة المحاسبية، وخصوصا فيما يتعلق بالاستثمارات المالية وغيرها من

الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية الأمر الذي يساعد المستثمرين على تحديد القيمة بشكل أفضل. أما المعارضون فيرون أنه في ظل هذا التحول ستكون القدرة التنبؤية للربح ضعيفة، كما أن فروق القيمة العادلة هي فروق غير مستمرة وغير ملائمة للقرارات التي يتخذها المستثمرون، ناهيك عن عدم القدرة على قياس القيمة العادلة في بعض الحالات، وامكانية استخدامها من قبل الإدارة في إدارة الأرباح بشكل يمكن الإدارة من تحقيق مكاسب على حساب الأطراف المستفيدة الأخرى. ومع هذا فإن المعايير الدولية أقرت القياس بالقيمة العادلة لعدد من بنود المركز المالي علاوة على إصدار معيار محاسبي (IFRS, ١٣, ٢٠١١) للقيمة العادلة الأمر الذي أدى بالمجلس الدولي إلى الأخذ بمفهوم الدخل الشامل. هذا الدخل يشمل الأرباح المعروضة وفقاً لقائمة الدخل المعتادة بالإضافة إلى بنود الدخل الشامل الأخرى الناتجة عن قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات القائمة.

وهناك عدة بدائل للإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في القوائم المالية، منها ما يلي (انظر علي سبيل المثال: *McCoy, Thompson & Hoskins, ٢٠٠٩ and Bamber et al., ٢٠١٠*):

- أ- أن يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة مستقلة عن قائمة الدخل التقليدية والتي تحوي بنود الدخل من العمليات التشغيلية ، أو
- ج- أن يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى مع بنود الدخل من العمليات التشغيلية في قائمة واحدة، أو
- ب- أن يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة المركز المالي، أو
- د- أن يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة التغير في حقوق الملكية.

ويري بعض الباحثين (مثل: *Maines & McDaniel, ٢٠٠٠*) أن أفضل بديل للإفصاح هو البديل الأول، أي أن يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة مستقلة عن قائمة الدخل التقليدية، لأن هذا البديل سوف يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين، ويعكس القيمة الحقيقية للمنشأة .

والمشكلة هنا هل الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى له مبررات عملية ؟ وهذا يقودنا إلى صياغة عدة أسئلة فرعية من هذا السؤال، فهل يوفر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى معلومات إضافية لمتخذي القرارات؟ وهل يساعد التقرير عن بنود الدخل الشامل الأخرى في زيادة القدرة على التنبؤ من خلال الربح الشامل عن تلك التي يتم الحصول عليها في حالة صافي الربح؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هو الشكل المناسب للإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى؟ إجابة السؤال الأول تتطلب منا البحث في خصائص الربح مثل الاستمرارية، والملائمة والقدرة على التنبؤ. وإجابة السؤال الثاني تتطلب البحث في شكل العرض في القوائم المالية (الإجابة على هذا التساؤل ستكون مجال بحث مستقبلي).

٣- تساؤلات البحث:

- في ضوء مشكلة البحث يسعى هذا البحث إلى الإجابة علي الأسئلة التالية:
- أ- هل يترتب على التقرير عن بنود الدخل الشامل الأخرى تحسين القوة التفسيرية لتغيرات أسعار الأسهم؟
 - ب- هل يترتب على التقرير عن بنود الدخل الشامل الأخرى أثر على تطور القوة التفسيرية لتغيرات أسعار الأسهم عبر الزمن؟
 - ج- هل يترتب على التقرير عن بنود الدخل الشامل الأخرى تحسين القدرة على التنبؤ بالأرباح الربع سنوية؟

٤- أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية ، وذلك من خلال:
- أ- بيان أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى على القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم للبنوك السعودية.
 - ب- بيان أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى على تطور القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم للبنوك السعودية عبر الزمن.
 - ج- بيان أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى على القدرة التنبؤية للأرباح الربع سنوية للبنوك السعودية.

٥- فروض البحث:

- في ضوء مشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه يسعى هذا البحث إلى اختبار الفروض التالية:
- ف١: التقرير عن الربح الشامل يضيف معلومات إضافية زيادة على ما يقدمه صافي الربح تتعكس في زيادة القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم (R^2) للبنوك السعودية.
 - ف٢: تتطور القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم (R^2) سنويا الأمر الذي يكشف عن زيادة جودة الربح المحاسبي عن طريق زيادة القدرة على التنبؤ بالأرباح للبنوك السعودية عبر الزمن.
 - ف٣: التقرير عن بنود الربح الشامل الأخرى يزيد القدرة التنبؤية للأرباح الربع سنوية للبنوك السعودية.

٦- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من وجود قناعة كاملة من قبل المحاسبين سواء الأكاديميين أو المهنيين بأهمية الإفصاح المحاسبي، وما يمكن أن يلعبه هذا الإفصاح من دور كبير في تحسين جودة القوائم المالية. ولكن من الملاحظ أن الإهتمام الأكبر من جانب الباحثين تركز حول الإفصاح عن صافي الدخل الناتج من النشاط التشغيلي في مقابل إهتمام أقل بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى، وذلك على الرغم من أهمية هذه البنود في كثير من أوجه النشاط. وتحاول هذه الدراسة أن تقدم دليلاً عملياً على أهمية (أو عدم أهمية) الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى وذلك بافتراض أن الإفصاح عن الدخل من العمليات له أهمية مستقرة في الفكر المحاسبي ولا يحتاج منا إلى تأكيد ذلك ميدانياً، ومن هنا تكتسب الدراسة الحالية أهمية كبيرة بسبب تناولها موضوع لم يلق الإهتمام الكافي من جانب الأكاديميين.

٧- منهجية البحث:

يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على عرض وتحليل أهم الدراسات التي تتعلق بموضوع البحث، أي عرض الإطار النظري لموضع البحث وبيان أهمية وضرورة الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى. هذا بالإضافة إلى عمل تحليل لبعض القوائم المالية للبنوك السعودية، وذلك للتعرف على واقع عملية الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى لسي هذه البنوك، ثم اختبار أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية. أي بيان أهمية وضرورة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى، وأثر ذلك على ملائمة معلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال بناء نموذج للتنبؤ بسلوك أسعار الأسهم للبنوك السعودية حسب علاقتها بالمعلومات المحاسبية، وتقدير مدى قدرة معلومات الدخل الشامل على التنبؤ بالإرباح مقارنة بالقدرة التي تتيحها معلومات الربح من العمليات.

٨- حدود البحث:

تتمثل حدود هذا البحث في تناولها لأهمية وضرورة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى بالقوائم المالية لعينة من البنوك السعودية والمسجلة ببورصة الأوراق المالية السعودية، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١١م. ويرجع السبب في اختيار البنوك السعودية إلى أنها القطاع الأهم في السوق والذي يطبق المعايير الدولية، إلى جانب أن الفترة التي تغطيها الدراسة تمثل الفترة التي أعدت فيها تلك البنوك القوائم المالية متضمنة معلومات عن عناصر الدخل الشامل الأخرى. كما تشمل حدود البحث أيضاً تعريف مفهوم الدخل الشامل من خلال ما ورد في معايير المحاسبة الدولية، وما تضمنه هذه المعايير من بنود للدخل الشامل الأخرى. كما لا يتطرق البحث إلى تحليل أي جدل علمي حول خصائص القياس بالقيمة العادلة ويتم التسليم بهذا القياس على أساس أن البيئة تفرز قيم سوقية تمثل القيمة العادلة أو أن الإدارة يمكنها بناء نماذج صحيحة لقياس القيمة العادلة حالة عدم توفر قيم سوقية.

٩- تنظيم البحث:

- لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيمه إلى عدة أقسام على النحو التالي:
- القسم الأول: يتضمن عرضاً للإطار العام للبحث، والذي يركز على عرض لمشكلة البحث، وفروضه، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته، وحدوده، وكيفية تنظيمه.
 - القسم الثاني: يركز على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
 - القسم الثالث: يتناول الإطار الفكري لموضوع البحث والذي يتضمن عرضاً لبيان مفهوم الدخل الشامل وبنوده وضرورة الإفصاح عنه وبدائل هذا الإفصاح.
 - القسم الرابع: يتضمن الدراسة الميدانية
 - القسم الخامس: يعرض خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته.

القسم الثاني: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

بالنظر لتطور الإفصاح المحاسبي نجد أن موضوع الإفصاح المحاسبي تناوله الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، سواء على مستوى الدراسات التحضيرية الأولية لمشروع الإطار المفاهيمي، أو من خلال بعض المفاهيم المحاسبية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي، كما أن الدراسات والبحوث الأكاديمية السابقة تؤكد على أهمية دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق أهداف لمجالات عديدة، حيث اتخذت هذه الدراسات عدة اتجاهات وتفرعت أهدافها وتنوعت نتائجها. كما كان للمنظمات المهنية والعلمية المحاسبية دوراً كبيراً في تناول موضوع الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى، وذلك من خلال ما أصدرته هذه المنظمات من معايير وإرشادات تنظم عملية الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى. ويمكن تقديم بيان ملخص عن ما تناولته بعضاً من هذه الدراسات، وذلك فيما يلي:

١- دراسة (Hirst & Hopkins (١٩٩٨)

Comprehensive Income Disclosures and Analysts' Valuation Judgments

تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى بعد صدور المعيار رقم ١٣٠ والصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية، *FASB* (١٩٩٧، *SFAS No. ١٣٠*)، والخاص بالتقرير عن الدخل الشامل. وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أي من بدلي الإفصاح عن بنود الدخل الشامل (الإفصاح في قائمة الدخل والإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية) يؤثر على أحكام محلي حقوق الملكية عندما يقدر أول أسعار أسهم الشركة والتي تتأثر بصافي الدخل. وبشكل أكثر تحديداً تهدف الدراسة إلى بيان أي نوع من الإفصاح الواضح عن بنود الدخل الشامل يكون فعالاً في تقليل التحيز الكبير في تقدير أسعار الأسهم، وذلك في ظل وجود إدرة

المكاسب. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الواضح للدخل الشامل ومكوناته في قائمة مستقلة للأداء يجعل إدارة المكاسب أكثر شفافية. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في حالة غياب إدارة المكاسب لا يؤثر على أسعار الأسهم. أيضا توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية لا يمنع تحقق الفروق في أسعار الأسهم في حالة وجود أو عدم وجود إدرة المكاسب، كما أنه في حالة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية ووجود إدارة للمكاسب فإن تأثيره على جودة القوائم المالية لا يختلف عن عدم الإفصاح عنه، حيث تتأثر جودة القوائم المالية فقط في حالة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة مستقلة.

٢- دراسة (٢٠٠٠) Maines & McDaniel

“Effects of Comprehensive-Income Characteristics on Nonprofessional Investors’ Judgments: The Role of Financial-Statement Presentation Format”

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر خصائص الدخل الشامل على أحكام المستثمرين غير المتخصصين، فبيان معايير المحاسبة المالية رقم ١٣٠ (SFAS No. ١٣٠) يطلب من الشركات الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة مالية أولية، ولكنه سمح بالعرض إما في قائمة الدخل الشامل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية. ومن هنا سعت الدراسة إلى بيان أثر إتباع أى من بدلي العرض على أحكام المستثمرين غير المتخصصين، خاصة أثر الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المعروضة للبيع. وقد توصلت الدراسة إلى أن أحكام المستثمرين غير المتخصصين وأداء الإدارة يعكس التقلب في بنود الدخل الشامل إذا تم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل الشامل فقط، وترجع الدراسة السبب في ذلك إلى أن المستثمرين غير المتخصصين يعطون وزنا لبنود الدخل الشامل الأخرى بالقياس لباقي بنود قائمة الدخل الشامل.

٣- دراسة (٢٠٠٤) Hunton, James; Libby, Robert & Mazza, Cheri

“Financial Reporting Transparency and Earnings Management”

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر درجة الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية على إدارة المكاسب. فطبقا للدراسات التي سبقت هذه الدراسة إن زيادة درجة الشفافية يساعد على إكتشاف إدارة المكاسب. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة أجريت دراسة اختبارية على ٦٢ مدير مالي ومدير تنفيذي في ٥ شركات مختلفة، تم سؤالهم عن تصنيف الأوراق المالية المعروضة للبيع في محفظة شركتهم للأوراق المالية. وقد ركزت الدراسة على شفافية التقرير عن الدخل الشامل وعلاقة المكاسب المخططة بتنبؤات المحللين، فإذا كانت المكاسب المخططة أقل من تنبؤات المحللين، فإن المشاركين يبعون الأوراق المالية التي تزيد (تقلل) المكاسب، أي توجد إدارة للمكاسب. ولكن إذا كانت درجة الشفافية المتعلقة بالدخل الشامل كبيرة فهذا يقلل من إدارة المكاسب. وقد توصلت الدراسة إلى أن

المشاركين يعتقدون أن وجود إدارة المكاسب مرتبط بانخفاض درجة الشفافية ويحسن من أسعار الأسهم، ولا يؤثر ذلك على سمعتهم لأجل تكامل عملية التقرير، وعلى العكس من ذلك في حالة وضع الشفافية العالي. وفي النهاية تقترح الدراسة أن متطلبات التقرير عالي الشفافية سوف تقلل من محاولات إدارة المكاسب أو تغيير تركيز إدارة المكاسب إلى الطرق غير الظاهرة.

٤- دراسة (Chambers et al. ٢٠٠٦)

An Evaluation of SFAS No. ١٣٠ Comprehensive Income Disclosures

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم معيار الإفصاح عن الدخل الشامل (SFAS No. ١٣٠) والصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية عام ١٩٩٧م. وتقدم الدراسة الدليل على إختلاف تسعير بنود الدخل الشامل الأخرى والذي ورد بالدراسات السابقة، فطبقا للدراسات السابقة فإن بنود الدخل الشامل الأخرى لا تسعر بواسطة المستثمرين، وفي المقابل تقدم الدراسة الدليل على أن تسعير بنود الدخل الشامل الأخرى قبل إصدار المعيار رقم ١٣٠ كان يتم على أساس *dollar-for-dollar* وذلك طبقا للنظرية الإقتصادية، وترى الدراسة أيضا أن تسعير بعض بنود الدخل الشامل الأخرى مثل تسويات ترجمة العملات الأجنبية والمكاسب أو الخسائر غير المحققة للأوراق المالية المعروضة للبيع يتم بواسطة المستثمرين.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه بعد إصدار المعيار رقم ١٣٠ تؤثر نوع القائمة ومكونات بنود الدخل الشامل الأخرى على عملية التسعير. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن المستثمر يعطي اهتمام أكبر للمعلومات الخاصة ببنود الدخل الشامل الأخرى الواردة بقائمة التغير في حقوق الملاك أكثر من الواردة بقائمة الأداء المالي، وهذه النتيجة ربما تكون ملائمة لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) والذان يقومان بعمل مشترك متعلق بعملية العرض والإفصاح لبنود الدخل الشامل الأخرى.

٥- دراسة (Lee, Petroni & Shen ٢٠٠٦)

Cherry Picking, Disclosure Quality, and Comprehensive Income Reporting Choices: The Case of Property-Liability Insurers

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التقرير عن بنود الدخل الشامل على جودة عملية الإفصاح. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة لـ ٨٢ شركة في تحقيق هدفها. وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات عينة الدراسة تميل إلى إدارة المكاسب من خلال المكاسب والخسائر المحققة للأوراق المالية (والتي يطلق عليها *cherry pickers*)، كما توصلت أيضا الدراسة إلى أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل ضمن قائمة حقوق الملكية يقلل من جودة عملية الإفصاح، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أنه لا توجد علاقة بين نسبة التقلب في الدخل الشامل وتقلب صافي الدخل، وأن بدائل التقرير عن بنود الدخل الشامل يمثل انعكاس لجودة الإفصاح والتي

يجب أن تكون محل إهتمام واضعي المعايير، وذلك بسبب الجدل القائم والمتعلق بالزام الشركات بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل ومكان هذا الإفصاح.

٦- دراسة (Dahawy & Conover ٢٠٠٧)

Accounting Disclosure in Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نقل المعرفة من الحدود الدولية على الثقافة المحلية لدولة ما، والمتمثل في أثر تبني مصر لمعايير المحاسبية الدولية في عام ١٩٩٦ على القيم الثقافية السائدة في مصر (أي على العرف المحاسبي السائد). وهذه الدراسة تركز على متغير واحد ألا وهو البورصة المصرية وأثره على الإفصاح الفعلي للشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية. وقد اعتمدت الدراسة على القوائم المالية المنشورة لعام ٢٠٠٤ للشركات النشطة والمسجلة بالبورصة المصريتين وذلك حسب تقرير هيئة سوق المال المصرية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح للشركات التي تم دراستها يمثل حوالي ٦١% من مستوى الإفصاح المطلوب والملازم حسب متطلبات سوق المال المصرية والذي يعتمد على المعايير الدولية *ISA*. وترجع الدراسة عدم الإلتزام الكامل بمتطلبات سوق المال المصرية والذي يعتمد على المعايير الدولية *ISA* إلى أسباب ثقافية.

٧- دراسة (Lin, Ramond & Casts ٢٠٠٧)

Value Relevance of Comprehensive Income and Its Components: Evidence from Major European Capital Markets

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى أي مدى كل من دخل التشغيل وصافي الدخل والدخل الشامل يوفر معلومات ملائمة للمستثمرين في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والمملكة المتحدة، واعتمدت الدراسة على عينة كبيرة من هذه الدول خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٤. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية بين المفاهيم الثلاثة (دخل التشغيل وصافي الدخل والدخل الشامل) من ناحية وعائد السهم في كل الدول سالفة الذكر من ناحية أخرى، ولكن تختلف درجة المنفعة من دولة إلى أخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل صاحب أقل قيمة ملائمة من مفهومي دخل التشغيل وصافي الدخل، ولكنه يوفر معلومات تفاضلية خلاف صافي الدخل في أغلب دول العينة. وهذه النتيجة تخالف ما هو موجود في الأدب المحاسبي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والذي يرى أن الدخل الشامل ليس له قيمة ملائمة خاصة في حالة عدم الإفصاح عنه بشكل مستقل بالقوائم المالية.

أخيراً، ترى الدراسة أن الشفافية المتزايدة في التقرير عن بنود الدخل الشامل الأخرى كما هو مطلوب بالمعايير المحاسبية بالمملكة المتحدة (*FRS٣*) وبالولايات المتحدة (*SFAS١٣٠*) يعطي ضمان لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية أقوى بين الدخل الشامل وعوائد السهم، وتوصلت

أيضا الدراسة إلى وجود دعم قوى للإطار الفكري من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية *FASB* ومجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* في ظل مشروع مشترك بعنوان "تقرير الأداء"، وهذا يدعم أيضا دراستي كل من *Hirst and Hopkins* (١٩٩٨) و *Beaver's* (١٩٨١) والمتعلقتين بنظرية التقرير المالي المعتمدة على العامل النفسي.

٨- دراسة (٢٠٠٨) *Kubota, Suda & Takehara*

"Information Content of Other Comprehensive Income and Net Income: Evidence for Japanese Firms"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مكون معلومات كل من صافي الدخل وبنود الدخل الشامل الأخرى والدخل الشامل الزائف للشركات اليابانية، وطبقا للمقياس النسبي لمكونات المعلومات فإن صافي الدخل يعتبر أفضل مقياس للدخل، أما بالنسبة للمقياس التفاضلي لمكونات المعلومات تحتوي بنود الدخل الشامل الأخرى على معلومات ذات مغزي وأهمية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن رد فعل السوق المالية اليابانية فيما يتعلق بنود الدخل الشامل الأخرى يعتمد على درجة تواجد معاملات بالعملة الأجنبية تتطلب ترجمة، وما يترتب على عملية الترجمة من مكاسب أو خسائر، وأيضا على حجم الأوراق المالية المعروضة للبيع وما يترتب على ذلك من مكاسب وخسائر غير محققة. وخلصت الدراسة إلى نتيجة عامة وألا وهي أن بنود الدخل الشامل الأخرى هي معلومات هامة ولكن من الصعب وضع ترتيب من ناحية الأهمية لكل من الدخل الشامل وصافي الدخل.

٩- دراسة (٢٠٠٨) *Goncharov & Hodgson*

"The Comprehensive Income Issue in Europe"

اعتمدت الدراسة على أن الأزمة المالية واللوبي السياسي الأوروبي والبنوك ساهموا في وجود نقاش وجدل كبير فيما يتعلق بمكاسب وخسائر القيمة العادلة، الأمر الذي ترتب عليه قيام واضعي المعايير الحاليين بوضع خطط لتناول هذا الموضوع. فورقة المناقشة المقدمة من مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* عام ٢٠٠٨ بعنوان: الأراء الأولية عن عرض القوائم المالية *Preliminary Views on Financial Statement Presentation* تناولت توسعة مفهوم القيمة العادلة لتأخذ في الحسبان قائمة الدخل الشامل المجمع. وتهدف هذه الدراسة إلى زيادة النقاش في هذا الموضوع بتقديم دراسة ميدانية تتعلق بالمعلومات والقياس والتنبؤ والتحفيز. فالدخل الشامل المجمع وجد ليكون مقياس للدخل بشكل عام طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها *GAAP* ومصروفة التنبؤ، ويعطي رموز التبديل لخصائص التحفظ للدخل أكثر توقيتا للأبناء الجيدة بدلا من الأبناء السيئة. وترى الدراسة أن المكونات غير المجمع تكون أكثر ملائمة، وتؤيد هذه الدراسة تلك النتيجة وتقتراح أنه يتم العرض للبنود بدون تصنيفها وربطها بنوع معين من الدخل.

١٠- دراسة (٢٠٠٨) Kanagaretnam, Mathieu & Shehata,

Usefulness of Comprehensive Income Reporting in Canada

هدفت هذه الدراسة إلى البحث ميدانيا عن المطلوب من الشركات الكندية في التقرير عن الدخل الشامل ومكوناته والذي يمد بورصة الأوراق المالية بالمعلومات الملائمة ذات القيمة التفاضلية بدلا من المدخل التقليدي لحساب الإيرادات والمعتمد على التكلفة التاريخية. وتري هذه الدراسة أن الدراسات السابقة توفر أدلة متنوعة على القيمة الملائمة لبند الدخل الشامل الأخرى، وهذه الأدلة المتنوعة ترجع إلى المنهجية التي كان يعتمد عليها في قياس الدخل قبل إصدار المعيار ١٣٠ (SFAS) والتي ترتب عليها أخطاء في عملية القياس. وعلي العكس من ذلك فإن الدراسة الحالية تستخدم بيانات فعلية عن بنود الدخل الشامل الأخرى لعينة من الشركات الكندية والمسجلة في البورصة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٣م.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأوراق المالية المعروضة للبيع وأدوات التحوط للتدفقات النقدية لهما علاقة ذات مغزى إحصائي مع أسعار الأسهم في السوق ومكاسب هذه الأسهم. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الدخل الشامل المجمع له علاقة إرتباط قوية مع أسعار الأسهم في السوق ومكاسب هذه الأسهم، وذلك بالمقارنة بصافي الدخل، ولكن صافي الدخل له قدرة تنبؤية أفضل من الدخل الشامل. وتوصي هذه الدراسة الشركات الكندية بتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة، وذلك من أجل زيادة منفعة القوائم المالية المعدة طبقا لهذه المعايير والتي تتطلب التقرير عن بنود الدخل الشامل الأخرى، وهذا يؤكد على أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى. ونشير هنا إلى أن هذا البحث هو تحديث لبحث آخر للباحثين الثلاثة بعنوان: "Comprehensive Usefulness of Income Reporting in Canada: Evidence from Adoption of SFAS ١٣٠" قدم لـ Annual conference of American Accounting Association في عام ٢٠٠٥.

١١- دراسة (٢٠٠٩) Hassan et al.

The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt

هدفت هذه الدراسة إلى بيان القيم الملائمة للإفصاح سواء الإلزامي أو التطوعي في الأسواق التي تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية ISA وفي ظل عقوبات قليلة ومحدودة نتيجة عدم الإلتزام. وطبقا للدراسة فإن غياب أو نقص عنصر الإلزام يعطي الشركة الحرية في اختيار مستوى الإفصاح في قوائمها المالية. وقد استخدمت الدراسة أسلوب *panel-data analysis* لدراسة تجريبية قامت بها. وقد توصلت الدراسة (بعد التحكم في بعض العوامل مثل حجم الأصول والربحية والإفصاح الإلزامي) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عالية ولكن علاقة سالبة مع قيمة المنشأة، وهذا يرجع إلى التمسك بالمدخل التقليدي (التنبؤ بالإعتماد على النماذج المحاسبية التحليلية)، والذي يؤكد على الدور المتداخل والمعد في تحديد أثر الإفصاح علي قيمة المنشأة، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أنه توجد علاقة موجبة (ولكن ليس لها دلالة إحصائية) بين الإفصاح التطوعي وقيمة المنشأة، وهذا يؤكد

أيضا على الدور المتداخل والمعقد للعوامل المختلفة والتي يعتمد عليها في تحديد أثر الإفصاح على قيمة المنشأة.

١٢- دراسة (McCoy, Thompson & Hoskins (٢٠٠٩)

"Early evidence of the volatility of comprehensive income and its components", هدفت هذه الدراسة إلى بيان درجة التقلب والمغزى للدخل الشامل ومكوناته. وطبقا للدراسة فإن تسويات ترجمة العملات الأجنبية يعتبر أكثر المكونات مغزى وأهمية. هذا بالإضافة إلى أن المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المعروضة للبيع والحد الأدنى لتسويات إلتزام المعاشات من المكونات الهامة والتي تميل للتقلب. وقد تناولت الدراسة بديلين للإفصاح عن مكونات الدخل الشامل، وهما: الإفصاح عن مكونات الدخل الشامل مع مكونات الدخل من النشاط الجاري في قائمة واحدة أو الإفصاح عن مكونات الدخل الشامل في قائمة مستقلة والذي قد يعتمد على أهمية ودرجة التقلب في مكونات الدخل الشامل لتسمح بالتقييم المباشر من قبل مستخدمي القوائم المالية.

١٣- دراسة (Bamber et al. (٢٠١٠)

Comprehensive Income: Who's Afraid of Performance Reporting?

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل على عملية تقييم الأداء. وطبقا للدراسة هناك بديلين للإفصاح عن بنود الدخل الشامل هما: الإفصاح ضمن قائمة الدخل أو الإفصاح ضمن قائمة حقوق الملكية. وطبقا للدراسة الحالية فإن النظريات التقليدية لا تستطيع تبرير الدوافع وراء استخدام أي من البديلين، وذلك يرجع إلى أن قيمة صافي الدخل وقيمة بنود الدخل الشامل الأخرى وقيمة الدخل الشامل واحدة في ظل البديلين. وقد توصلت الدراسة (إعتمادا على المسح الذي أجرته) إلى وجود عاملين يمثلين السبب في أن الشركات لا تتبع تفضلات صانعي السياسة في التقرير عن الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل (قائمة الأداء)، وهما: الحوافز المعتمدة على حق الملكية، والأمان الوظيفي. وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن تفضيل المديرين لعامل الحوافز المعتمدة على حق الملكية أكثر من عامل الأمان الوظيفي له علاقة أقل إحصائية للإفصاح عن بنود الدخل الشامل بقائمة الدخل. وتقترح الدراسة (حتى لو أن إختيار مكان الإفصاح عن بنود الدخل الشامل غير مهم من وجهة نظر الأسواق الرشيدة التقليدية) على المديرين أن يتصرفوا كما لو كان الإفصاح عن بنود الدخل الشامل أمرا مهما، وهذا يؤكد على أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى.

Effects of Comprehensive Income Reporting on Decision Making Quality of Listed Companies in Thailand

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل على جودة عملية إتخاذ القرارات، وذلك من خلال الأثر على منفعة المعلومات المحاسبية، وأيضاً بيان أثر الإفصاح التطوعي، والأثر البيئي على العلاقة بين الإفصاح عن بنود الدخل الشامل وجودة عملية إتخاذ القرارات، وذلك في تيلاند. وطبقاً للدراسة فإن التقرير عن الدخل الشامل يشمل الدخل الإقتصادي والتغيرات غير المرتبطة بحقوق الملكية والمكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة. وقد شملت عينة الدراسة ٧٨ شركة مسجلة ببورصة تايلاند، وقد تم تجميع البيانات من خلال قوائم استبيان وزعت على هذه الشركات.

ولقد توصلت الدراسة إلى أنه في ظل الإفصاح المنفصل لبنود الدخل الشامل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة للتغيرات غير المرتبطة بحقوق الملكية على منفعة المعلومات المحاسبية، في حين أن الدخل الإقتصادي والمكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ليس لهم تأثير موجب على منفعة المعلومات المحاسبية. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه في كل أبعاد عملية الإفصاح توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة للدخل الإقتصادي والتغيرات غير المرتبطة بحقوق الملكية والمكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة على منفعة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن للإفصاح التطوعي أثر على منفعة المعلومات المحاسبية، ومن هنا فإنه لا يكون كوسيط للإفصاح عن بنود الدخل الشامل وأثر ذلك على منفعة المعلومات المحاسبية، هذا بالإضافة إلى أن الديناميكية البيئية لا تمثل الأثر المتوسط للعلاقة بين كل من منفعة المعلومات المحاسبية وجودة عملية إتخاذ القرارات. وترى الدراسة أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى أصبح من الأهمية بمكان ويمثل أحد مكونات القوائم المالية والتي يجب أن تفصح عنها الشركات للعامة.

١٥- دراسة (٢٠١١) Jones, & Smith

“Comparing the Value Relevance, Predictive Value, and Persistence of Other Comprehensive Income and Special Items”

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين المكاسب والخسائر التي يتم التقرير عنها كبنود الدخل الشامل الأخرى (*OCI*) وبين المكاسب والخسائر التي يتم التقرير عنها كبنود خاصة مستخدمة نموذج يعتمد على خاصية الملائمة وخاصية القدرة على التنبؤ وخاصية الإستمرارية. وترى هذه الدراسة أن المكاسب والخسائر التي يتم التقرير عنها كبنود للدخل الشامل الأخرى (*OCI*) أو كبنود خاصة (*special items*) هي في الغالب بنود متماثلة في طبيعتها، فهي بنود عارضة قدرتها في المساعدة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية قليلة، وتمثل جزءاً قليلاً من قيمة المنشأة. وطبقاً لمعايير المحاسبة

الحالية تعتبر البنود الخاصة *special items (SI)* كمكاسب أو خسائر يتم الإقرار بها ضمن صافي الدخل، أما بنود الدخل الشامل الأخرى *comprehensive income (OCI) other* سواء كانت مكاسب أو خسائر يوجب الإقرار حتى تتحقق.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن خاصية الملائمة تتوفر في كل من بنود الدخل الشامل الأخرى والبنود الخاصة وصافي الدخل والتدفقات النقدية، ولكن توافر الملائمة المتعلقة ببنود الدخل الشامل الأخرى أقل من البنود الخاصة وصافي الدخل والتدفقات النقدية. كما أن خاصية الإستمرارية في البنود الخاصة تأخذ صفر (لأنها بنود عارضة) وفي بنود الدخل الشامل الأخرى تأخذ قيمة سالبة (معكوسة جزئيا عبر الزمن)، أي أن مكاسب وخسائر بنود الدخل الشامل الأخرى ومكاسب وخسائر البنود الخاصة مختلفين في طبيعتهما وذلك فيما يتعلق بخاصية الإستمرارية، وهذين النوعين من البنود يختلفان عن صافي الدخل والتدفقات النقدية وذلك فيما يتعلق بخاصية الإستمرارية. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن البنود الخاصة لها قدرة كبيرة على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية المستقبلية وعلى الأقل لمدة ٥ سنوات، بينما بنود الدخل الشامل الأخرى قدرتها على التنبؤ ضعيفة ولمدة سنة واحدة فقط.

وباستعراض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث يتضح أن بعض هذه الدراسات اهتم بمشاكل تسعير بنود الدخل الشامل الأخرى، ومكان الإفصاح عن نتيجة هذا التسعير كدراسة (Chambers et al. ٢٠٠٦) ... والبعض الآخر تناول أثر التقرير عن بنود الدخل الشامل على جودة عملية الإفصاح كدراسة (Lee, Petroni & Shen ٢٠٠٦) وجودة عملية اتخاذ القرارات كدراسة (Kaewprapa & Ussahawanitchakit ٢٠١١) ... في حين أن البعض تناول أثر تبني معايير المحاسبة الدولية (إنعكاسا على الإفصاح المحاسبي) على الثقافة المحاسبية السائدة في الدولة كدراسة (Dahawy & Conover ٢٠٠٧) ... في حين أن البعض تناول إلى أي مدى يوفر الدخل الشامل معلومات ملائمة للمستثمرين كدراسة (Lin, Ramond & Casts ٢٠٠٧)، كما تناولت بعض الدراسات بيان القيم الملائمة للإفصاح سواء الإلزامي أو التطوعي في الأسواق التي تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية كدراسة (Hassan et al. ٢٠٠٩)، كما عرضت بعض الدراسات بديلين للإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى كدراسة (Hirst & Hopkins ١٩٩٨) ودراسة (McCoy, Thompson & Hoskins ٢٠٠٠) ودراسة (Maines & McDaniel ٢٠٠٠) ودراسة (Bamber et al. ٢٠١٠)، وأثر اتباع أي بديل على أحكام المحللين وعملية التنبؤ.

ومن هنا يتضح إتفاق أغلب الدراسات السابقة على أهمية وضروة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى، ولكنها تفكر إلى تقييم جميع بدائل الإفصاح وتحديد البديل الأفضل، وخاصة في دول الإقتصاديات الواعدة كالمملكة العربية السعودية، فبعض الدراسات تناول بديلين للإفصاح (كما ذكر آنفا) ولكن لم ترجح هذه الدراسات بديل على آخر ترجيحاً قطعياً للإفصاح عن بنود الدخل الشامل، حيث لكل بديل مزاياه وعيوبه. كما تفكر أيضا هذه الدراسات إلى بيان علاقة تبني معايير

المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق باحلال القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية وخاصة في دول الإقتصاديات الواعدة كالمملكة العربية السعودية، وذلك عند الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى كالمكاسب أو الخسائر غير المحققة والمترتبة على القياس طبقا للقيمة العادلة، الأمر الذي دفع الباحث للقيام بمحاولة تقييم الوضع الحالي الخاص بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى بالبنوك بالمملكة العربية السعودية، واقتراح ما يجب أن يكون عليه هذا الوضع من وجه نظر الباحث.

القسم الثالث: الإطار الفكري للبحث

يعرض الباحث في هذا القسم المفاهيم والموضوعات الأساسية الخاصة بالبحث، والذي يشمل: ما هية بنود الدخل الشامل الأخرى وعلاقتها بالملاتمة والإستمرارية والقدرة على التنبؤ، وأيضا تطور عرض الدخل الشامل في القوائم المالية، وكذلك أثر الدخل الشامل على خصائص الربح.

١- مفهوم الدخل

في البداية يمكن القول مفهوم الدخل الأكثر ملائمة لغرض معين يتحدد بالأهداف التي ترغب فئات مستخدمي القوائم المالية المختلفين في تحقيقها. مفهوم الدخل المفيد لغرض معين قد لا يكون مفيدا لغرض آخر. ولذلك يوجد أكثر من مفهوم للدخل. وبشكل عام يوجد مفهومين أساسيين للدخل هما: مفهوم الدخل من العمليات الجارية أو الدخل من النشاط التشغيلي ومفهوم الدخل الشامل. وطبقا للمفهوم الأول لا يشتمل الدخل إلا على البنود التي تعتبر عادية ومتكررة والتي تتعلق بنشاط الفترة الجارية، وعلى هذا الأساس فإن أي بنود غير عادية أو غير متكررة الحدوث أو تتعلق بنشاط المنشأة في فترات أخرى يتم استبعادها عند تحديد صافي الدخل من العمليات الجارية للفترة الحالية. ويستند هذا المفهوم للدخل على تبرير أساسي مفاده أن البنود غير العادية والتي لا ينتظر تكرار حدوثها في المستقبل لا تخضع عادة لإرادة إدارة المنشأة، وباستبعادها يكون الدخل أكثر فائدة في مجال المقارنات بين الفترات والمنشآت المختلفة وفي إعداد التنبؤات.

أما الدخل الشامل فهو التغيير في حقوق الملاك (صافي الأصول) خلال الفترة والنتاج عن عمليات وأحداث أخرى غير تلك الناتجة عن التعامل مع الملاك (FASB, 1997, Status of Statement No. 130, Reporting Comprehensive Income & Stewart, Tittel & Chappel, 2009). أي أن الدخل الشامل هو عبارة عن التغييرات في حقوق الملكية (صافي الأصول) خلال الفترة نتيجة المعاملات والأحداث غير المرتبطة بأصحاب الملكية، أي غير الإستثمارات من الملاك أو التوزيعات لهم (FASB, Concepts Statement 6, paragraph 70). ففي ظل مفهوم الدخل الشامل، فيجب أن يتضمن الدخل أثر كافة العمليات والأحداث التي تمت خلال الفترة باستثناء أثر العمليات الرأسمالية مع أصحاب رأس المال بوصفهم ملاكا للمنشأة.

وينتقد مؤيدو هذا المفهوم مفهوم الدخل من النشاط الجاري على أساس أن تحديد البنود غير العادية وغير المتكررة يعتمد إلى حد كبير على تقدير ظروف الحال، مما يتيح الفرصة أمام إدارة المنشأة للتأثير على عملية تحديد نتائج نشاطها، وبالتالي تزيد فرص التلاعب، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض درجة الثقة في المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ويجعل هذه المعلومات أقل ملائمة لعملية التدبؤ، وبالتالي أثر سلبي على عملية اتخاذ القرارات.

ويري مؤيدو مفهوم الدخل الشامل إن هذا المفهوم سوف يقلل من فرص تلاعب الإدارة وإخفاء بعض بنود الدخل، كأن تقوم الإدارة بإخفاء أثر بعض العميات من قائمة الدخل، مثلاً عدم الاعتراف بخسائر أو أرباح بعض العمليات خلال الدورة وإظهارها مباشرة في قائمة الأرباح المحتجزة، وذلك بحجة عدم تكرارها أو عدم ارتباطها بالنشاط الأساسي للمنشأة، الأمر الذي يزيد من درجة الثقة في المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

أى أن اجمالي الدخل الشامل عبارة عن مجموع الربح (أو الخسارة) للفترة مضافاً إليه صافي بنود الدخل الشامل الأخرى. أي يضاف إلى الدخل الناتج من العمليات التشغيلية الدخل الناتج من العمليات غير المستمرة أو الناتجة من التحول من مبدأ محاسبي إلى مبدأ محاسبي آخر، كالتحول من القياس طبقاً للتكلفة التاريخية إلى القياس طبقاً للقيمة العادلة (أنظر على سبيل المثال: حنان، ٢٠٠٩).

في الحقيقة فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتبنى صراحة مفهوم الدخل الشامل على أن يتم التفرقة في عرض قائمة الدخل بين بنود الدخل الناتجة عن العمليات التشغيلية وبنود الدخل الشامل الأخرى. وطبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS ١) "عرض القوائم المالية" يعبر عن الدخل بالزيادة في المنافع الاقتصادية خلال فترة التقرير المالي سواء في صورة تدفقات داخلية أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات، والتي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية بخلاف تلك الزيادات الناتجة عن مساهمات أصحاب حقوق الملكية. وينتج هذا الدخل عادة من ممارسة الأنشطة المعتادة للمنشأة ويشمل ذلك المبيعات، الأتعاب، العمولات، الإيجارات والفوائد، التوزيعات، الإتاوات، وغيرها ... أما البنود الأخرى للدخل الشامل فهي تشمل تلك البنود من الدخل أو المصروفات التي لم يتم الاعتراف بها ضمن الربح أو الخسارة في ضوء ما تتطلبه أو تسمح به المعايير الدولية للتقرير المالي.

٢- بنود الدخل الشامل الأخرى

بنود الدخل الشامل الأخرى *Other comprehensive income (OCI)* هي إيرادات أو مكاسب ومصاريف أو خسائر لا يتم الاعتراف بها ضمن الربح (أو الخسارة) للفترة الحالية. فالإيرادات الأخرى والمكاسب هي إيرادات النشاط الثانوي كإيجار الدائن وإيرادات أوراق مالية، والمكاسب الرأسمالية والناتجة من بيع أصول ثابتة بأعلى من صافي قيمتها الدفترية، ومكاسب تغيرات أسعار العملات الأجنبية عند سداد الديون أو تحصيلها بالعملات الأجنبية ... والمصروفات

الأخرى والخسائر هي مصروفات النشاط الثانوي كفوائد السندات والخسائر الرأسمالية والناجمة من بيع أصول ثابتة بأقل من صافي قيمتها الدفترية وخسائر تغيرات أسعار العملات الأجنبية عند سداد الديون أو تحصيلها بالعملات الأجنبية. وبشكل عام تشمل بنود الدخل الشامل الأخرى وفقاً للمعايير الدولية ما يلي:

٢-١- التغيير في فائض إعادة تقييم الممتلكات والآلات والمصانع - (IAS ١٦, ٢٠٠٣H)

إن معالجة فروقات إعادة التقييم تتم وفقاً لما يلي:

أ - حالة إعادة التقييم لأول مرة:

عند إعادة التقييم لأول مرة بعد التسجيل الأصلي للأصول فإن معالجة الزيادة أو النقص في القيمة الدفترية تتم كما يلي:

الزيادة: تسجل دائنة (فائض إعادة التقييم) في حقوق الملكية، أما النقص فيتم تحميله كمصروف في قائمة الدخل.

ب- حالة إعادة التقييم اللاحق، حيث يتم اتباع القواعد التالية:

عندما تنخفض قيمة أصل (بعد أن أعيد تقييمه سابقاً بالزيادة) فإنه يجب تخفيض قيمة الأصل، وفي حال تجاوز مبلغ التخفيض فائض إعادة التقييم السابق فإن الفرق يجب أن يعالج كمصروف في قائمة الدخل، وعندما تزداد قيمة الأصل (بعد أن تم تخفيض قيمته سابقاً) وتمت معالجة الفرق كمصروف) فإن الزيادة اللاحقة في قيمة الأصل يجب الاعتراف بها كدخل في حدود ما تم الاعتراف بالتخفيض كمصروف على أن تتم معالجة أية زيادة لاحقة مع حقوق الملكية.

٢-٢- المكاسب (أو الخسائر) الاكتوارية - منافع الموظفين - (IAS ١٩, ٢٠٠٠H)

وتتمثل المكاسب أو الخسائر الاكتوارية في الفرق بين تقييم الالتزامات الناشئة عن خطط معاشات العاملين ذات المنافع المحددة والتي يتم الاعتراف بها طبقاً لما هو وارد في المعيار الدولي ١٩ منافع العاملين، فالشركة تعد تقييماً مبدئياً بناءً على السياسات والقواعد النظامية السارية، ويتم الاعتراف به كمصروف في قائمة الدخل، ثم يتم مقارنة هذا التقييم بالتقييم الاكتواري وأى زيادة في التقييم الاكتواري تعتبر خسائر، وأى نقص فيه يمثل مكاسب، وكلاهما يعالج من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

٢-٣- مكاسب (أو خسائر) ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية (IAS ٢١, ٢٠٠٣H)

المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية والتي يتم الاعتراف بها طبقاً لما هو وارد في المعيار ٢١ (أثر التغيرات في أسعار تحويل العملة الأجنبية)، وتمثل المكاسب الزيادة في صافي أصول الشركة التابعة في الخارج نتيجة تحويل أرقامها المحاسبية من العملة الوظيفية إلى عملة بلد الشركة الأم، أما الخسائر فتتمثل بالنقص في صافي أصول الشركة التابعة في الخارج نتيجة تحويل أرقامها المحاسبية من العملة الوظيفية إلى عملة بلد الشركة الأم.

٢-٤- مكاسب (أو خسائر) تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع (IAS ٣٩, ٢٠٠٠H)

يتطلب معيار الأدوات المالية (IAS ٣٩) أن يتم قياس قيمة الأدوات المالية المصنفة استثمارات متاحة للبيع بالقيمة العادلة لها في تاريخ القوائم المالية، وأي زيادة في القيمة العادلة (مكاسب) أو نقص في هذه القيمة (خسائر) فإنها تعالج من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. أما إذا كان الانخفاض يشير إلى هبوط غير مؤقت فإنه يعالج من خلال قائمة الدخل.

٢-٥- مكاسب (أو خسائر) الجزء الفعال من أدوات التحوط للتدفقات النقدية (IAS ٣٩, ٢٠٠٠H)

من بين الأدوات المالية التي تناولها المعيار الدولي (٣٩) المشتقات وأدوات التحوط. وبنفس المنطق المتبع في المعيار يتم تقييم هذه الأدوات بالقيمة العادلة، فإذا كانت الأدوات المالية تمثل تحوطات يترتب عليها تبادى التقلبات في التدفقات النقدية، فإن فروق القيمة العادلة سواء كانت مكاسب أو خسائر تعتبر أحد بنود الدخل الشامل الأخرى.

علاوة على البنود السابقة، فإن الفقرة رقم ١١ من معيار المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة (IAS ٢٨, ٢٠١١H) وفق طريقة حق الملكية تتطلب الاعتراف بحصة الشركة المستثمرة في صافي بنود الدخل الشامل الأخرى للشركة المستثمر فيها. وبناء عليه فإن الدخل الشامل يتضمن كافة التغييرات الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة على الأصول والالتزامات سواء للشركة محل القياس أو الشركات المنتسبة لها والتي تتم المحاسبة عن الاستثمار فيها وفقا لطريقة حق الملكية.

٣- تطور عرض الدخل الشامل في القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية:

المعيار الدولي (IAS ١, ١٩٧٧, ٢٠٠٦ & ٢٠١١H) ترك للمنشأة حرية الاختيار بين بدلين لعرض الدخل الخاص بها (الفقرة ٨١ من المعيار). أولهما: عرض الدخل في قائمة واحدة تسمى قائمة الدخل الشامل والتي تضم الربح أو الخسارة الناتجة من ممارسة الأنشطة المعتادة للمنشأة بالإضافة إلى البنود الأخرى للدخل الشامل. وثانيهما: عرض الدخل في قائمتين هما قائمة الدخل والتي تعرض الربح أو الخسارة الناتجة من ممارسة الأنشطة المعتادة للمنشأة، وقائمة الدخل الشامل والتي تعرض البنود الأخرى للدخل الشامل والتي لم يتم الاعتراف بها ضمن الربح أو الخسارة.

والجدير بالذكر أيضا أن المعيار الدولي رقم (١) في نسخته الصادرة عام ١٩٩٧ كان يتطلب من المنشأة عرض قائمة الدخل فقط على أن يتم عرض كل المكاسب أو الخسائر غير المحققة من أنشطة المنشأة ضمن قائمة التغييرات في حق الملكية.

وحدث تطور مهم على المعيار عام ٢٠٠٦ حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مذكرة مناقشة لتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ليتضمن إمكانية عرض الدخل والمصروفات إما في قائمة واحدة تسمى قائمة الدخل الشامل أو في قائمتين هما قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل.

وفي مايو ٢٠١١ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مذكرة مناقشة لتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ليتضمن عرض بنود الربح أو الخسارة والبنود الأخرى للدخل الشامل في قائمة واحدة متصلة تسمى قائمة الدخل الشامل بعد ما كان من حق المنشأة الاختيار بين عرض الدخل الخاص بها إما في قائمة واحدة أو في قائمتين، على أن يبدأ التنفيذ الفعلي لهذا التعديل من يناير ٢٠١١. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ليعيد مرة أخرى الحق للمنشآت في عرض الدخل الخاص بها إما في قائمة واحدة (قائمة الدخل الشامل) أو في قائمتين (قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)، على أن يبدأ التنفيذ الفعلي لهذا التعديل من يوليو ٢٠١٢.

٤- أثر الدخل الشامل على خصائص جودة الربح:

من العرض السابق فإن الباحث يطرح عدة تساؤلات هامة قبل المضي في الدراسة الميدانية، هي: لماذا اتجه المعيار الدولي نحو عرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل بدلا من قائمة المركز المالي؟ ولماذا سمح بقائمتين متكاملتين للدخل ثم تحول إلى قائمة واحدة؟ ولماذا رجع أخيرا إلى السماح بقائمتين متكاملتين للدخل؟ الحقيقة أن الإجابة عن هذه التساؤلات تكمن في تحسين خاصية الملائمة، أي تمكين خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، والتي تعني تحقيق الهدف من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في خدمة متخذي القرارات، وهنا نؤكد على عدة حقائق، هي:

أ- يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية بملائمة معلومات الدخل الشامل للقرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية، وبالتالي فإنها معلومات يتعين عرضها في القوائم المالية.

ب- عرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة المركز المالي ضمن حقوق الملاك بدلا من قائمة الدخل يفقدها ملائمتها، لأن القارئ لم يتعود الحصول على معلومات عن الدخل من قائمة المركز المالي، وبالتالي فإن عرضها في قائمة المركز المالي سيبعد عنها اهتمام القارئ.

ج- دمج قائمة واحدة للدخل تعكس في نهايتها الدخل الشامل سوف تجعل القارئ ينظر إلى رقم النتيجة *Bottom line* المتمثل في الدخل الشامل، وسوف يدفع القارئ إلى تقييم أداء المنشأة والتنبؤ بالأداء المستقبلي من خلال الدخل الشامل، الأمر الذي قد يطمس أهمية الربح من العمليات التشغيلية، ولهذا عاد مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى خيار إعداد قائمتين للدخل، كما أنه من المتوقع أن تتبنى الشركات اختيار القائمتين بدلا من القائمة الواحدة لعرض بنود الدخل وبنود الدخل الشامل الأخرى.

ويمكن للباحث هنا ربط العرض المحاسبي بخصائص الربح بالملائمة والاستمرارية. فمما لاشك فيه أن عرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل بدلا من قائمة المركز المالي يعنى الاعتراف بملائمة هذه المعلومات لاتخاذ القرارات. فعدد من الدراسات أثبت أهمية عرض فروق القياس المحاسبي بالقيمة العادلة (والتي تمثل محور الدخل الشامل) بالنسبة لقرارات المستثمرين وخاصة في البنوك والمؤسسات المالية التي تمتلك قسما كبيرا من الأصول في شكل أدوات مالية تخضع قيمتها العادلة للتقلب بحسب مقاييس القيمة العادلة (Hodder et & Hann et al., ٢٠٠٧).

(al., ٢٠٠٦). كما يفسر الباحث قياس الدخل الشامل على مرحلتين أنه اعترافاً من مجلس معايير المحاسبة المالية بأن رقم الدخل الشامل النهائي أكثر تقلباً من صافي الدخل من العمليات الأمر الذي يتطلب فصل صافي الربح من العمليات في قائمة مستقلة، ولقد أثبتت نفس الدراسات أن درجة تقلب *Volatility* الأرباح أعلى بالنسبة للربح الشامل منها لصافي الربح من العمليات.

في هذه الدراسة يعتمد الباحث على خاصية الملائمة لأسباب منها أن البنوك السعودية بدأت تنشر معلومات الربح الشامل كجزء منفصل عن قائمة الدخل اعتباراً من عام ٢٠٠٨. بناءً على ذلك فإن البيانات الميدانية المتاحة لكل بنك هي لثلاث سنوات فقط الأمر الذي لا يشكل سلسلة زمنية كافية لاختبار خاصيتي درجة التقلب والقدرة على التنبؤ. فيما يتعلق بخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، فإنها لا تحتاج لسلسلة زمنية طويلة كما أنه يمكن اختبارها عبر عينة من الشركات عرضياً *Cross Sectional* لسنة واحدة، غير أن الباحث اختبر هذه الخاصية للسنوات المتاحة للبنوك السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١م. أي أن التحقق من ملائمة معلومات الربح الشامل يمكن أن يتم من خلال عينة مشكلة من مجموعة البنوك أو الشركات خلال فترة من الزمن (*Pooling Sample*)، والفرض الأساسي هنا أن الربح الشامل يفسر العلاقة بين الربح والأسعار أكثر من صافي الربح.

ونظراً لأن نشر معلومات الربح الشامل بدأ اعتباراً من عام ٢٠٠٨ فإنه ليس من المتوقع أن يستجيب القارئ العادي لهذه المعلومات في غياب الفهم الكافي عنها، وبالتالي فإن الباحث اعتمد على آلية تطور خاصية الملائمة من سنة لأخرى. منهج تطور خاصية الملائمة من سنة لأخرى تبناه عدد كبير من باحثي المحاسبة، على سبيل المثال (Collins et al., ٢٠٠٩)، *Franchis and Schiper, ٢٠٠٢ & Landsman and Maydew, ٢٠٠٢* اعتمدوا على المنهج المشار إليه حيث اعتمدوا على تطور اتجاه معامل التفسير R^2 من سنة لأخرى في علاقة الأسعار (أو العوائد) مع المعلومات المحاسبية للوقوف على ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين، وبالتالي تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية. ويكون الفرض الأساسي في دراسة تطور القوة التفسيرية هو أن درجة تفسير الربح الشامل لتغيرات أسعار الأسهم تتطور سنوياً. يعتمد الباحث على المدخل الذي تبنته تلك الدراسات في تقييم مدى ملائمة التقرير عن الربح الشامل.

نخلص من هذا العرض إلى صياغة الفروض التالية:

ف١: التقرير عن الربح الشامل يضيف معلومات إضافية زيادة على ما يقدمه صافي الربح تنعكس في زيادة القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم (R^2) للبنوك السعودية.

ف٢: تتطور القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم (R^2) سنوياً الأمر الذي يكشف عن زيادة جودة الربح المحاسبى عن طريق زيادة القدرة على التنبؤ بالأرباح للبنوك السعودية عبر الزمن.

ف٣: التقرير عن بنود الربح الشامل الأخرى يزيد القدرة التنبؤية للأرباح الربح سنوية للبنوك السعودية.

القسم الرابع: الدراسة الميدانية

يحاول الباحث من خلال هذا القسم اختبار فروض البحث المقدمة في القسم السابق ، وبالتعبية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة علي تساؤلاتها. وتتناول الدراسة الميدانية أسلوب تلك الدراسة ونماذجها والعينة وأسلوب جمع البيانات وتحليلها ثم النتائج الإحصائية وتفسير تلك النتائج.

١- أسلوب الدراسة

اعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على قطاع البنوك في قائمة الشركات المتداولة بالسوق المالية السعودية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١ ، ويرجع السبب في هذا الاختيار إلى أن البنوك السعودية تطبق معايير المحاسبة الدولية، بينما تطبق القطاعات الأخرى المعايير السعودية التي لا تتطلب الإفصاح عن قائمة للدخل الشامل باستثناء قطاع التأمين، غير أن هذا القطاع قد بدأ نشاطه مؤخرا ولا يتاح له بيانات كافية.

تقسم الدراسة الميدانية بحسب فروض البحث إلى جزئين يتناول الجزء الأول التحليل الميداني للفرض الأول والثاني، ويتناول الجزء الثاني التحليل الميداني للفرض الثالث. وتعتمد الدراسة في الجزء الأول على تحليل علاقة الأرباح بأسعار الأسهم من خلال نموذج السوق *Market Model* المعروف في مثل هذه الدراسات للحصول على معامل b لعلاقة سعر سهم كل بنك بالمؤشر العام للأسعار، وباستخدام هذا المعامل يتم بناء نموذج لتفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتغيرات أسعار أسهم البنوك. ويتم التركيز في التحليل الإحصائي على مقياس القوة التفسيرية R^2 كمقياس لملائمة المعلومات المحاسبية وتطوره الملائمة خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١م (بعد استبعاد سنة ٢٠٠٨م بسبب حساب التغير من سنة لأخرى). وتعتمد في الجزء الثاني على أسلوب الانحدار الذاتي للوقوف على درجة اعتماد الربح لكل ربع على الربح السابق مباشرة.

٢- نماذج الدراسة:

فيما يرتبط بالملائمة ، تعتمد الدراسة على نموذجين أساسيين تم إعدادهما باستخدام أسلوب الانحدار البسيط:

النموذج الأول: نموذج صافي الربح

الهدف من هذا النموذج هو تصوير علاقة أرباح العمليات للبنوك بأسعار الأسهم قبل أن يتم تعديل ربح العمليات بعناصر الدخل الشمل الأخرى ، وتستخدم نتائج هذا النموذج كأساس لحساب القيمة الإضافية التي تساهم بها عناصر الدخل الشمل الأخرى في علاقة الأسعار بالأرباح.

$$P_{it} = a + b_1 \text{Income}_{it} + b_{2it} M_t + \square$$

النموذج الثانى: نموذج الربح الشامل

ويصور هذا النموذج علاقة الأسعار بالدخل الشامل متضمنا الدخل من العمليات إلى جانب عناصر الدخل الشامل الأخرى.

$$P_{it} = a + b_1 CIncome_{it} + b_{2it} M_t + \square$$

حيث أن:

P_{it} : تمثل التغير فى سعر سهم الشركة i فى السنة t

$Income_{it}$: تمثل التغير فى صافى ربح الشركة i فى السنة t

$CIncome_{it}$: تمثل التغير فى الدخل الشامل للشركة i فى السنة t

M_t : قيمة التغير فى سعر السهم للشركة الراجع لتغير مؤشر السوق

\square : الخطأ العشوائى (بواقى الانحدار)

a, b : المعاملات (ثوابت الانحدار)

الفرق بين القوة التفسيرية للنموذج الثانى والقوة التفسيرية للنموذج الأول تمثل القوة التفسيرية

لبنود الدخل الشامل الأخرى، ولتطبيق منهج تطور الملائمة تم إعادة النموذج الثانى (نموذج الربح

الشامل) لكل سنة من السنوات الثلاث محل الاختبار على النحو التالى:

$$P_{i1} = a + b_1 CIncome_{i1} + b_{2i1} M_1 + \square$$

$$P_{i2} = a + b_1 CIncome_{i2} + b_{2i2} M_2 + \square$$

$$P_{i3} = a + b_1 CIncome_{i3} + b_{2i3} M_3 + \square$$

حيث تمثل كل معادلة سنة من سنوات الاختبار الثلاث ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١ بالترتيب.

وفيما يرتبط بالفترة على التنبؤ، تعتمد الدراسة على الانحدار الذاتى بحيث تكون أرباح

الربع الحالى متوقفة على الربع السابق مباشرة. ويتخذ النموذج فى هذه الحالة الشكل التالى:

$$I_{it} = a + b_1 I_{it-1} + \square$$

حيث أن:

I_{it} : تمثل أرباح البنك (i) فى نهاية الربع (t).

ولقد تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتى على بنوك العينة كل على حده للاختبار القوة التنبؤية

للأرباح على مستوى كل بنك، وهذا النوع من التحليل ينتمى إلى تحليل السلاسل الزمنية.

٣- عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة عشرة بنوك سعودية تتداول أسهمها في السوق المال السعودية من أصل ١٢ بنك سعودى فى المملكة، أى بنسبة ٨٣%. تم استبعاد البنك الأهلى لأن أسهمه غير مسجلة فى سوق الأسهم السعودى، وتم استبعاد أيضا مصرف الراجحى لأنه لم يمارس أى أنشطة من التى تؤدى إلى بنود الدخل الشامل الأخرى. وتم اختيار قطاع البنوك السعودى لأنه القطاع الذى يطبق معايير المحاسبة الدولية منذ فترة طويلة، وذلك على الرغم من أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تصدر معايير محاسبية تلتزم بها القطاعات الأخرى عدا قطاع التأمين. وقد تم اختيار الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١١م لأنها الفترة التى تم الإفصاح خلالها عن بنود الدخل الشامل بعينة الدراسة باستثناء بنك الإنماء كانت الفترة المختارة من ٢٠٠٩-٢٠١١ لأنه بدأ العمل بهذا البنك فى ٢٦ مايو ٢٠٠٨م ولم تظهر له قوائم مالية إلا فى ٣١-١٢-٢٠٠٩م. وقائمة البنوك التى شملتها الدراسة موضحة بالجدول التالى:

جدول (١) قائمة البنوك التى شملتها الدراسة

الفترة	البنك	مسلسل
٢٠٠٨-٢٠١١م	بنك الاستثمار	١
٢٠٠٩-٢٠١١م	مصرف الإنماء	٢
٢٠٠٨-٢٠١١م	بنك الرياض	٣
٢٠٠٨-٢٠١١م	بنك البلاد	٤
٢٠٠٨-٢٠١١م	البنك العربى	٥
٢٠٠٨-٢٠١١م	بنك الجزيرة	٦
٢٠٠٨-٢٠١١م	البنك السعودى الأمريكى (سامبا)	٧
٢٠٠٨-٢٠١١م	البنك السعودى البريطانى (ساب)	٨
٢٠٠٨-٢٠١١م	البنك السعودى الفرنسى	٩
٢٠٠٨-٢٠١١م	البنك السعودى الهولندى	١٠

٤- متغيرات وبيانات الدراسة:

متغيرات الدراسة تشمل التالى:

المتغير التابع فى الدراسة هو التغير السنوى فى سعر السهم (p) ، وتم قياسه بمقدار التغير السنوى فى سعر السهم من تاريخ نشر القوائم المالية للسنة الحالية عن سعر السهم عند نشر القوائم المالية للسنة السابقة.

المتغيرات المستقلة للدراسة:

تشمل المتغيرات المستقلة المستخدمة فى الدراسة ما يلى:

- التغير في صافى الربح (*Income*) وتم قياسه بمقدار التغير في صافى الربح لكل سنة.
- التغير في الربح الشامل (*CIncome*) وتم قياسه بمقدار التغير في الربح الشامل لكل سنة.
- التغير في ربح السهم الراجع للتغير في مؤشر سوق الأسهم (*M*) لكل سنة. وقد تم حساب هذا المتغير باتباع الإجراءات التالية:

لكل بنك تم اتباع التالي:

- تطبيق نموذج السوق لعلاقة سهم البنك بمؤشر السوق خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١م حتى ٢٠١٢/١٢/٣١م.
- من نموذج السوق تم تحديد معامل بيتا لكل بنك.
- عند نشر القوائم المالية للبنك ، تم تحديد مؤشر السوق في تاريخ نشر القوائم المالية للبنك، ثم تم حساب المتغير *M* بضرب معامل بيتا للبنك في مؤشر السوق لهذا التاريخ.
- البيانات التي تم الحصول عليها لحساب متغيرات النماذج تشمل التالي /وقد تم الحصول على جميع هذه البيانات من موقع السوق المالية السعودى (تداول):
- صافى الربح
- الربح الشامل
- أسعار أسهم البنوك للفترة من ٢٠٠٧/١/١م حتى ٢٠١٢/١٢/٣١م.
- سعر سهم البنك في تاريخ نشر القوائم المالية للبنك.

٥- النتائج الإحصائية للدراسة:

٥-١- نتائج نموذج الدخل:

أظهرت معادلة انحدار التغير في السعر على التغير في الأرباح إضافة إلى متغير السوق النتائج التالية:

$$p = - ٢.٦٣ + ٠.٠٠٠٥٠٧ m + ٢.٣٠ income$$

هذا يعنى أن معامل انحدار السعر على الربح يساوى ٢.٣

جدول (٢) انحدار التغير في السعر على التغير في الأرباح إضافة إلى متغير السوق لنموذج الدخل

المعنى	قيمة T	معامل SE	المعامل	Predictor
٠.٠٠٩	-٢.٨٤	٠.٩٢٦٠	-٢.٦٢٦٤	Constant
٠.٠٠٠	٥.١٢	٠.٠٠٠٩٨٩٦	٠.٠٠٠٥٠٧١٣	M
٠.٠١١	٢.٧٣	٠.٨٤١٤	٢.٢٩٩٢	صافى الدخل

علوة على نتائج الجدول السابق فإن نتائج التحليل أوضحت أن معامل التحديد = ٥٠.٩% ومعامل التحديد المعدل = ٤٧.١%.

جدول (٣) تحليل التباين لنموذج الدخل

المعنوية	قيمة F	MS	SS	درجات الحرية	Source
.....	١٣.٤٨	٢٣٦.٢٠	٤٧٢.٣٩	٢	الانحدار
		١٧.٥٣	٤٥٥.٧٠	٢٦	Residual Error
			٩٢٨.٠٩	٢٨	الإجمالي

وتوضح هذه النتائج ما يلي:

- أن نموذج الانحدار معنوي حيث قيمة $F = ١٣.٤٨$ وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية أقل من ١%.

- أن معامل انحدار تغير السعر الراجع لتغير الربح السنوي $b_1 = ٢.٢٩٩٢$ وهي تختلف عن الصفر، وبالتالي يعتبر المعامل معنوي حيث $t = ٢.٧٣$ معنوية عند مستوى معنوية ١.١% أقل من ٥%.

- أن القوة التفسيرية للنموذج (R^2) شاملاً تأثير التغير في مؤشر السوق M يساوي ٥٠.٩%، أي أن ٥٠.٩% من تغيرات السعر السنوية ترجع إلى تغير مؤشر السوق وتغير صافي الربح. وقد قام الباحث بحساب انحدار تغير سعر السهم على تغير المؤشر كمتغير وحيد، وتبين أن القوة التفسيرية لهذا المتغير هي ٣٦.٨%. بأخذ هذه النتيجة يتبين أن القوة التفسيرية التي أضافها متغير صافي الربح هي ١٤.١% (٥٠.٩-٣٦.٨)، والتي تشير إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير ١٤% من التغير في المتغير التابع.

هذه النتائج في مجملها توضح قبول علاقة السعر بالربح من العمليات التشغيلية وذلك لسببين، الأول أن انحدار السعر على الربح معنوي أي أن السعر يرتبط جزئياً بالربح ويتأثر به، وأن الربح يساهم بنسبة ١٤.١% في تفسير التغيرات التي تطرأ على السعر.

٥-٢- نتائج نموذج الدخل الشامل:

أظهرت معادلة انحدار التغير في السعر على التغير في الأرباح إضافة إلى متغير السوق النتائج التالية:

$$p = - ٢.٢١ + ٠.٠٠٤٢٤ M + ٢.٠٧ c \text{ income}$$

جدول (٤) انحدار التغير في السعر على التغير في الأرباح إضافة إلى متغير السوق لنموذج الدخل الشامل

المعنوية	قيمة T	معامل SE	المعامل	Predictor
٠.٠١٧	-٢.٥٥	٠.٨٦٤٩	-٢.٢٠٨٤	Constant
٠.٠٠٠	٤.٧٩	٠.٠٠٠٨٨٥٩	٠.٠٠٤٢٣٩٢	M
٠.٠٠٤	٣.١٣	٠.٦٦٢٢	٢.٠٧٣٧	الدخل الشامل

معامل التحديد المعدل = ٥٠.٦% معامل التحديد = ٥٤.١% الإنحراف المعياري
٤.٠٤٧=

جدول (٥) تحليل التباين لنموذج الدخل الشامل

المعنوية	قيمة F	MS	SS	درجات الحرية	Source
٠.٠٠٠	١٥.٣٣	٢٥١.٠٨	٥٠٢.١٧	٢	الانحدار
		١٦.٣٨	٤٢٥.٩٢	٢٦	Residual Error
			٩٢٨.٠٩	٢٨	الإجمالي

توضح هذه النتائج ما يلي:

- أن نموذج الانحدار معنوي حيث قيمة $F = 15.33$ وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية أقل من ١%.
- أن معامل انحدار تغير السعر الراجع لتغير الربح السنوي $b_1 = 2.0737$ وهي تختلف عن الصفر، وبالتالي يعتبر المعامل معنوي حيث $t = 3.13$ معنوية عند مستوى معنوية ٠.٤% أقل من ١%.
- أن القوة التفسيرية للنموذج (R^2) شاملاً تأثير التغير في مؤشر السوق M يساوي ٥٤.١%، أي أن ٥٤.١% من تغيرات السعر السنوية ترجع إلى تغير مؤشر السوق وتغير الدخل الشامل. وقد قام الباحث بحساب انحدار تغير السعر على تغير المؤشر كمتغير وحيد، وتبين أن القوة التفسيرية لهذا المتغير هي ٣٦.٨%. بأخذ هذه النتيجة يتبين أن القوة التفسيرية التي أضافها متغير الدخل الشامل هي ١٧.٣% (٣٦.٨-٥٤.١). وبأخذ القوة التفسيرية لصافي الربح الذي هو أيضاً جزء من الدخل الشامل والتي تبلغ ١٤.١% نجد أن القوة التفسيرية الإضافية لنموذج الدخل الشامل تبلغ ٣.٢%. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى بنود الدخل الشامل الأخرى التي تكون مع صافي الربح الدخل الشامل، وهذه النتيجة تؤكد وجود قوة تفسيرية لبنود الدخل الشامل في تفسير التغير في أسعار الأسهم، وهذا

يُثبت صحة الفرض الأول والذي يرى بأن "التقرير عن الربح الشامل يضيف معلومات إضافية زيادة على ما يقدمه صافي الربح تتعكس في زيادة القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم (R^2) للبنوك السعودية".

هذه النتائج تجعلنا نقبل بالفرض الأول الذي يشير إلى أن التقرير عن الربح الشامل يضيف معلومات إضافية زيادة على ما يقدمه صافي الربح تتعكس في زيادة القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم (R^2) للبنوك السعودية.

٣-٥ تطور الملائمة:

تطور ملائمة معلومات الدخل الشامل قد تم تتبعها خلال الفترة من ٢٠٠٩م حتى ٢٠١١م، وذلك من خلال التعرف على القوة التفسيرية للنموذج الثاني (نموذج الدخل الشامل)، وذلك كما يلي:

نتائج عام ٢٠٠٩م:

معادلة الانحدار

$$p = - 17.2 + 0.0128 M + 2.04 c \text{ income}$$

جدول (٦) انحدار ملائمة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠٠٩م

المعنى	قيمة T	معامل SE	المعامل	Predictor
٠.٢٤٤	-١.٢٩	١٣.٣٥	-١٧.٢٤	Constant
٠.١٤٨	١.٦٦	٠.٠٠٧٧٢٣	٠.٠١٢٨١٨	M
٠.١١٤	١.٨٥	١.١٠٠	٢.٠٣٥	الدخل الشامل

معامل التحديد المعدل = ٣٢.٨% معامل التحديد = ٤٩.٦% الإنحراف المعياري = ٥.٢٠٩

جدول (٧) تحليل التباين لملائمة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠٠٩م

المعنى	قيمة F	MS	SS	درجات الحرية	Source
٠.١٢٨	٢.٩٥	٨٠.٠٣	١٦٠.٠٧	٢	الانحدار
		٢٧.١٣	١٦٢.٧٨	٦	Residual Error
			٣٢٢.٨٥	٨	الإجمالي

توضح النتائج أن نموذج الانحدار لعام ٢٠٠٩م غير معنوي بقيمة للإحصاء $F = ٢.٩٥$ وهي قيمة غير معنوية للنموذج ككل وأن معامل انحدار أسعار الأسهم على الدخل الشامل $b = ٢.٠٣٥$ وهو أيضا غير معنوي. ومع هذا يلاحظ أن R^2 لعام ٢٠٠٩م بلغت ٠.٤٩٦ ما يعني أن الدخل الشامل يفسر ٤٩.٦% من تغيرات أسعار الأسهم عام ٢٠٠٩م وهي نسبة عالية نسبيا، وذلك

على الرغم من أن الأرباح الشاملة للبنوك العينة في هذا العام قد عكست آثار الأزمة المالية العالمية والتي بدأت الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ واستمرت خلال عام ٢٠٠٩. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن السوق المالية السعودية لم تتأثر بشكل كبير وسريع بالأزمة المالية العالمية.

نتائج عام ٢٠١٠م:

معادلة الانحدار

$$p = - ٢.٨٢ + ٠.٠٢٦ M + ٠.٨٩ c \text{ income}$$

جدول (٨) انحدار ملاممة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠١٠م

المعنى	قيمة T	معامل SE	المعامل	Predictor
٢٤٧٠.	-٠.٣٤	٨.٢٢٦	-٢.٨٢١	Constant
٨٤٩٠.	٠.٢٠	٠.١٢٩٦	٠.٠٢٥٦	M
٤٣٣٠.	٠.٨٣	١.٠٦٥	٠.٨٨٦	الدخل الشامل

معامل التحديد المعدل = ٠.٠% معامل التحديد = ٩.٠% الإنحراف المعياري = ٣.١٤٧

جدول (٩) تحليل التباين لملاممة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠١٠م

المعنى	قيمة F	MS	SS	درجات الحرية	Source
٠.٧١٩	٠.٣٥	٣.٤٢٧	٦.٨٥٥	٢	الانحدار
		٩.٩٠٣	٦٩.٣٢١	٧	Residual Error
			٧٦.١٧٥	٩	الإجمالي

توضح النتائج أن نموذج الانحدار لعام ٢٠١٠م غير معنوي بقيمة لإحصاء $F = ٠.٣٥$ وهي قيمة غير معنوية للنموذج ككل، وأن معامل انحدار أسعار الأسهم على الدخل الشامل $b = ٠.٨٨٦$ وهو أيضا غير معنوي. من ناحية ثانية فيلاحظ أن R^2 لعام ٢٠١٠م بلغت ٠.٠٠٩ ما يعنى أن الدخل الشامل يفسر ٩% من تغيرات أسعار الأسهم عام ٢٠١٠م وهي نسبة منخفضة كثيرا عن عام ٢٠٠٩م على الرغم من انتهاء تداعيات الأزمة المالية على أرباح البنوك. ويمكن تفسير هذه النتيجة بسبب تحفظ السوق المالية السعودية، فعلى الرغم من أن ربحية البنوك بدأت في التحسن إلا أن المخاوف من ارتداد الأزمة المالية العالمية جعل السوق المالية السعودية ضعيف من حيث تأثيره بتحسين البيانات المالية للبنوك عن عام ٢٠١٠م.

نتائج عام ٢٠١١م:

معادلة الانحدار

$$p = ١٣.٠ + ٠.٠٧١٥ M + ٥.٠٦ c \text{ income}$$

جدول (١٠) انحدار ملاممة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠١١م

المعنى	قيمة T	معامل SE	المعامل	Predictor
٠.٢٠٠	١.٤٢	٩.٢٠٧	١٣.٠٣٥	Constant
٠.١١٣	١.٨١	٠.٠٣٩٥٥	٠.٠٧١٥٤	M
٠.٠١٣	٣.٣٢	١.٥٢٢	٥.٠٥٦	الدخل الشامل

معامل التحديد المعدل = ٥١.٧% معامل التحديد = ٦٢.٥% الإنحراف المعياري = ٣.٤٣٥

جدول (١١) تحليل التباين لملاممة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠١١م

المعنى	قيمة F	MS	SS	درجات الحرية	Source
٠.٠٣٢	٥.٨٢	٦٨.٧٢	١٣٧.٤٣	٢	الانحدار
		١١.٨٠	٨٢.٥٨	٧	Residual Error
			٢٢٠.٠٢	٩	الإجمالي

وتوضح النتائج الخاصة بعام ٢٠١١م أن نموذج الانحدار لهذا العام معنوى بقيمة للإحصاء $F = ٥.٨٢$ وهى قيمة معنوية للنموذج ككل، وأن معامل انحدار أسعار الأسهم على الدخل الشامل $b = ٥.٠٥٦$ وهو أيضا معنوى. من ناحية ثانية فيلاحظ أن R^2 لعام ٢٠١٠م بلغت ٠.٦٢ ما يعنى أن الدخل الشامل يفسر ٦٢.٥% من تغيرات أسعار الأسهم عام ٢٠١١م وهى نسبة مرتفعة كثيرا عن الأعوام السابقة، وترجع هذه النتائج إلى اطمئنان المستثمرين بالسوق المالية السعودية إلى انتهاء تداعيات الأزمة المالية على أرباح البنوك تماما. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن السوق استجاب إلى الزيادات الكبيرة فى أرباح البنوك لعام ٢٠١١م، وأى مراقب لحركة السوق المالية السعودية يستطيع أن يتحقق من تجاوب السوق بصورة انتقائية مع الشركات التى تحسنت ربحيتها وعلى الأخص البنوك.

ومن هنا يمكن التسليم بتحقيق الفرض الثانى والذي يرى بأن تطور القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم (R^2) سنويا يكشف عن زيادة جودة الربح المحاسبى عن طريق زيادة القدرة على التنبؤ بالأرباح للبنوك السعودية عبر الزمن.

٥-٤- نتائج القدرة على التنبؤ

لاختبار فرض القدرة على التنبؤ من معلومات الربح الشامل تم إتباع التالى:

أ- تم الحصول على بيانات الربح الشامل لكل بنك من بنوك العينة عن كل ربع سنة خلال الفترة التى شملتها الدراسة ٢٠٠٨ - ٢٠١١م.

ب- لكل بنك من بنوك العينة تم اعتبار الربح الشامل للربع (t) متغيراً تابعاً والربح الشامل للربع السابق ($t-1$) متغيراً مستقلاً وهو ما يعرف بـ Lag ١ خلال السنوات الأربعة التي شملتها الدراسة.

ج- تم تحليل معادلة الانحدار لكل بنك للوقوف على معنوية ارتباط أرباح الربع الحالي بأرباح الربع السابق ومعامل الانحدار بينهما.

د- تم تكرار الخطوات السابقة بالنسبة لصادف الربح بدون بنود الربح الشامل الأخرى. وتم التوصل إلى أن نتائج التحليل لم تكن مشجعة للغاية بالنسبة للتحليل على مستوى الربح الشامل أو على مستوى صافي الربح.

فيما يتعلق بنتائج الربح الشامل: لم توضح نتائج الانحدار للربح الشامل أي مستوى من المعنوية لعلاقة الربح الشامل للربع الحالي بالربح الشامل للربع السابق على مستوى البنوك الإحدى عشر (بعد إضافة البنك الأهلي إلى عينة القدرة التنبؤية لأنها لا تحتاج إلى بيانات عن أسعار الأسهم). كما أن قيم أرقام القوة التفسيرية R^2 كانت متدنية للغاية، وأعلى قيمة كانت ٦.٤% للبنك السعودي البريطاني (ساب) يليها ٤.٩% لبنك الاستثمار السعودي.

وفيما يتعلق بنتائج صافي الربح: لم يظهر التحليل الإحصائي قدرة تنبؤية لصادف الربح على مستوى البنوك السعودية الإحدى عشر (بعد إضافة البنك الأهلي إلى عينة القدرة التنبؤية لأنها لا تحتاج إلى بيانات عن أسعار الأسهم) باستثناء بنكين هما: البنك الأول هو بنك الاستثمار السعودي وفيما يلي نتائجه.

جدول (١٢) انحدار القدرة التنبؤية لصادف الربح الربعي لبنك الإستثمار السعودي

Predictor	المعامل	معامل SE	قيمة T	المعنوية
Constant	٣٣٩٢٥٩	١٩٥١٣٣	١.٧٤	٠.١٠٦
lag١	٠.٥٤٤٥	٠.٢٣٣٥	٢.٣٣	٠.٠٣٦

معامل التحديد المعدل = ٢٤.١% معامل التحديد = ٢٩.٥% الإنحراف المعياري = ٣٢٢٤٣٠

جدول (١٣) تحليل التباين للقدرة التنبؤية لصادف الربح الربعي لبنك الإستثمار السعودي

Source	درجات الحرية	SS	MS	قيمة F	المعنوية
الانحدار	١	٥.٦٥١٣٣E+١١	٥.٦٥١٣٣E+١١	٥.٤٤	٠.٠٣٦
Residual Error	١٣	١.٣٥١٤٩E+١٢	١.٠٣٩٦١E+١١		
الإجمالي	١٤	١.٩١٦٦٣E+١٢			

من هذه النتائج يتضح أن معامل انحدار بيانات الربع على بيانات الربع السابق مباشرة ٠.٥٤٤ وهي قيمة معنوية تختلف عن الصفر حيث قيمة t لاختبار المعامل = ٢.٣٣ معنوية عند مستوى أقل من ٥%، وأن معامل الارتباط بين البيانات الربعية المتتابعة هو ٢٤.١%.

أما البنك الثاني فهو البنك الأهلي التجاري والذي تم إضافته إلى عينة القدرة التنبؤية لأنها لا تحتاج إلى بيانات عن أسعار الأسهم، وكانت نتائج تحليل الانحدار الذاتي لصافي الربح الربعي كما يلي:

جدول (١٤) انحدار القدرة التنبؤية لصافي الربح الربعي للبنك الأهلي التجاري

المعنى	قيمة T	معامل SE	المعامل	Predictor
٠.١٩٢	١.٣٨	٣٦١٢٧٠	٤٩٦٩٥٦	Constant
٠.٠٨١	١.٨٩	٠.٢٤٦٩	٠.٤٦٧٣	lag١

معامل التحديد المعدل = ١٥.٦% معامل التحديد = ٢١.٦% الإحراف المعياري = ٣.١٤٧

جدول (١٥) تحليل التباين للقدرة التنبؤية لصافي الربح الربعي للبنك الأهلي التجاري

المعنى	قيمة F	MS	SS	درجات الحرية	Source
٠.٠٨١	٣.٥٨	٤.٦٥٢٨٢E+١٢	٤.٦٥٢٨٢E+١٢	١	الانحدار
		١.٢٩٨٦٣E+١٢	١.٦٨٨٢٢E+١٣	١٣	Residual Error
			٢.١٥٣٥٠E+١٣	١٤	الإجمالي

من هذه النتائج يتضح أن معامل انحدار بيانات الربح على بيانات الربع السابق مباشرة ٠.٤٦٧ وهي قيمة معنية تختلف عن الصفر حيث قيمة t لاختبار المعامل = ١.٨٩ معنوية عند مستوى أقل من ١٠%، وأن معامل الارتباط بين البيانات الربعية المتتابعة هو ١٥.٦%، وتعتبر هذه النتائج ضعيفة نسبياً للاعتماد عليها في استنتاج قوة تنبؤية لبيانات البنك.

مجملة النتائج السابقة لا تدعم الفرض بأن بيانات الربح الشامل لها قوة تنبؤية، وإنما قد تكون بيانات الربح أكثر قوة تنبؤية من بيانات الربح الشامل، وعليه لم يتأكد صحة الفرض الثالث والذي يرى بأن التقرير عن بنود الربح الشامل الأخرى يزيد القدرة التنبؤية للأرباح الربع سنوية للبنوك السعودية.

القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات

هدف هذا البحث إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية، وذلك من خلال دراسة الأثر على القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم للبنوك السعودية، وأيضا على تطور القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بأسعار الأسهم للبنوك السعودية عبر الزمن (٢٠٠٨-٢٠١١م)، مع بيان أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى على القدرة التنبؤية للأرباح الربع سنوية للبنوك السعودية. وقد قسم هذا البحث إلى خمسة أقسام. يتضمن القسم الأول عرضاً للإطار العام للبحث، والذي يركز على عرض لمشكلة البحث، وفروضه، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته، وحدوده، وكيفية تنظيمه... أما القسم الثاني فيركز على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث... في حين أن القسم الثالث يتناول الإطار الفكري للبحث والذي يتضمن عرضاً للمفاهيم والموضوعات الأساسية التي يقوم عليها البحث... بينما القسم الرابع يتضمن الدراسة الميدانية... أما القسم الخامس والأخير فيعرض خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته.

وقد توصل هذا البحث إلى وجود قوة تفسيرية لبنود الدخل الشامل الأخرى على تغيير أسعار الأسهم للبنوك السعودية والتي تكون مع صافي الربح الدخل الشامل (هذا بالإضافة إلى وجود قوة تفسيرية لصافي الربح).

كما توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل يفسر نسبة عالية نسبياً (حوالي ٥٠%) من تغيرات أسعار الأسهم للبنوك السعودية لعام ٢٠٠٩م، وذلك على الرغم من أن الأرباح الشاملة لبنوك العينة في هذا العام قد عكست آثار الأزمة المالية العالمية، والتي بدأت الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ واستمرت خلال عام ٢٠٠٩م... أما خلال عام ٢٠١٠م فإن الدخل الشامل يفسر نسبة منخفضة كثيراً من تغيرات أسعار الأسهم للبنوك السعودية عن عام ٢٠٠٩م (حوالي ٩%)، وذلك على الرغم من إنتهاء تداعيات الأزمة المالية على أرباح البنوك. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى تحفظ السوق المالية السعودية، فعلى الرغم من أن ربحية البنوك بدأت في التحسن إلا أن المخاوف من ارتداد الأزمة المالية العالمية جعل السوق السعودي ضعيف من حيث تأثيره بتحسين البيانات المالية للبنوك عن عام ٢٠١٠م... أما خلال عام ٢٠١١م فإن الدخل الشامل يفسر نسبة مرتفعة كثيراً عن الأعوام السابقة (حوالي ٦٣%) من تغيرات الأسعار، وترجع هذه النتائج إلى إطمئنان المستثمرين بالسوق المالية السعودية إلى انتهاء تداعيات الأزمة المالية على أرباح البنوك تماماً. ويمكن إرجاع هذه النتيجة أيضاً إلى أن السوق استجاب للزيادات الكبيرة في أرباح البنوك لعام ٢٠١١م، وأي مراقب لحركة السوق المالية السعودية يستطيع أن يتحقق من تجاوب السوق بصورة انتقائية مع الشركات التي تحسنت ربحيتها وعلى الأخص البنوك.

كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود قدرة تنبؤية لصافي الربح وللدخل الشامل الربع سنوي على مستوى البنوك السعودية الإحدى عشر (بعد إضافة البنك الأهلي إلى عينة القدرة التنبؤية

لأنها لا تحتاج إلى بيانات عن أسعار الأسهم) باستثناء وجود قدرة تنبؤية لصافي الربح الربع سنوي فقط لبنكين هما: بنك الاستثمار السعودي والبنك الأهلي.

لذا يوصى الباحث بضرورة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى لأهميتها في زيادة ملائمة معلومات القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بأثر القوة التفسيرية لهذه البنود علي تغيير أسعار الأسهم، وأيضاً بالأثر على القدرة التنبؤية بتغيير هذه الأسعار.

وتوصي الدراسة بإمكانية عمل أبحاث مستقبلية متعلقة بدراسة البدائل المتعددة لعرض بنود الدخل الشامل الأخرى وتقرر البديل الأفضل في قطاع البنوك، ودراسة أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى علي ملائمة معلومات القوائم المالية في قطاع التأمين، وأيضاً ودراسة أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى علي ملائمة معلومات القوائم المالية في قطاع منشآت الأعمال.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- أبو الخير، منشر طه (٢٠٠٩) "التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المالية دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة في أسواق المال العربية"، المجلة العلمية "التجارة والتمويل"، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الأول، صفحات ٣٦-١٠٠.
- العبادي، مصطفى راشد (٢٠١٠) "إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح علي أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية - دراسة اختبارية"، المجلة العلمية "التجارة والتمويل"، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، صفحات ٢١٧ - ٣٢٣.
- حنان، رضوان حلوة، (٢٠٠٩)، "مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري - التطبيقات العملية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- قرار وزير الاستثمار المصري رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦، معايير المحاسبة المصرية، معار المحاسبة المصري رقم ١٠، الأصول الثابتة: الإفصاح والعرض.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Bamber, Linda Smith et al. (٢٠١٠) "Comprehensive Income: Who's Afraid of Performance Reporting?", The Accounting Review , Vol. ٨٥, No. ١, pp. ٩٧-١٢٦.
- Chambers, Dennis et al. (٢٠٠٦) "An Evaluation of SFAS No. ١٣٠ Comprehensive Income Disclosures", Review of Accounting Studies, Vol. ١٢, No. ٤, pp. ٥٥٧-٥٩٣. Electronic copy is available at: <http://ssrn.com/abstract=٦٤٦٦٢٢>.
- Chen et al. (٢٠٠٨) "Fair Value Measurements and Auditor versus Management Conservatism" available on: Evidence from the Banking Industry", [http://www.isarhq.org/papers/C1-](http://www.isarhq.org/papers/C1-1)
١ Chen Lam Smieliauskas Ye ISAR ٢٠١١.pdf.
- Collins, D.W., Li, O.Z., Xie, H., (٢٠٠٩) "What drives the increased informativeness of earnings announcements over time?", Review of Accounting Studies, Vol. ١٤, pp. ١-٣٠.
- Dahawy, Khaled & Conover, Teresa, (٢٠٠٧), "Accounting Disclosure in Companies Listed on The Egyptian Stock Exchange", Middle Eastern Finance and Economics, Eurojournals Publishing, Inc. @ <http://www.Eurojournals.com/finance.htm>.

- Financial Accounting Standards Board (FASB), (1990) "**Concepts Statement 1, Classification of Short-Term Obligations Expected to Be Refinanced**", FASB.
- ----- (1997), "**Status of Statement No. 130, Reporting Comprehensive Income**", FASB.
- Francis, Jennifer., Schipper, Katherine., Vincent, Linda., (2002) "Expanded Disclosures and the Increased Usefulness of Earnings Announcements", **The Accounting Review**, Vol. 77, No. 3, pp. 010-046.
- Friedmann et al. (2008) "SEC Holds Round-table on Fair Value Accounting and Auditing Standards", **Journal of Investment Compliance**, Vol. 9, No. 4, available on: www. Proquest. Umi. Com.
- Hann, R., F. Heflin, and K. Subramanayam, (2007), "Fair-value pension accounting", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 44, No. 2, pp. 229-308.
- Hassan, Omaima A.G. et al. (2009), "The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt", **The International Journal of Accounting**, No. 44, pp. 79-102.
- Hirst, D. Eric & Hopkins, Patrick E. (1998) "Comprehensive Income Disclosures and Analysts' Valuation Judgments", **Journal of Accounting Research**, Vol. 36 Supplement, Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=63088> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.63088>.
- Hodder, L., P. Hopkins, and J. Wahlen, (2006), " Risk-relevance for fair value income for commercial banks", **The Accounting Review**, Vol. 81, No. 2, pp. 237-270.
- Hunton, James; Libby, Robert & Mazza, Cheri (2004) " Financial Reporting Transparency and Earnings Management", **The Accounting Review** , Vol. 81, No. 1, pp. 130-107. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=501047> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.501047>
- International Accounting Standards Board (IASB) and the Financial Accounting Standards Board (FASB) (2011), IFRS 13, **Fair Value Measurements**, London, UK, May.

- International Accounting Standards Board (IASB) (1997, 2006 & 2011), IAS 1, **Presentation of Financial Statements**, International Financial Reporting Standards, London, UK, www.iasb.org.
- ----- (2000), IAS 19, **Employee Benefits**, International Financial Reporting Standards, London, UK, www.iasb.org.
- ----- (2000), IAS 39 **Financial Instruments: Recognition and Measurement**, Financial Reporting Standards, London, UK, www.iasb.org.
- ----- (2002), IAS 16, **Property, Plant and Equipment**, International Financial Reporting Standards, London, UK, www.iasb.org.
- ----- (2002), IAS 21, **the Effects of Changes in Foreign Exchange Rate**, International Financial Reporting Standards, London, UK, www.iasb.org.
- ----- (2011), IAS 28, **Investments in Associates and Joint Ventures**, International Financial Reporting Standards, London, UK, www.iasb.org.
- Jones, Denise A. and Smith, Kimberly J. (2011) "Comparing the Value Relevance, Predictive Value, and Persistence of Other Comprehensive Income and Special Items", **The Accounting Review**, Vol. 86, No. 6, pp. 2047-2072.
- Kaewprapa, Kanok-on & Ussahawanitchakit, Phapruek (2011) "Effects of comprehensive income reporting on decision making quality of listed companies in Thailand", **International Academy of Business and Economics**, Vol. 11, No. 4.
- Kanagaretnam, Kiridaran; Mathieu, Robert & Shehata, Mohamed, (2008) "Usefulness of Comprehensive Income Reporting in Canada", Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1142060>
- Kubota, Keiichi; Suda, Kazuyuki & Takehara, Hitoshi (2008) "Information Content of Other Comprehensive Income and Net Income: Evidence for Japanese Firms", **the 2008 Asian Finance Association/Nippon Finance Association Joint Conference**,
- Landsman, W.R., Maydew, E.L., 2002. Has the information content of quarterly earnings announcements declined in the past three decades? **Journal of Accounting Research**, Vol. 40, pp. 797-808.
- Lin, Stephen W.; Ramond, Olivier J. & Casts, Jean-Francois (2007) "**Value Relevance of Comprehensive Income and Its Components: Evidence from Major European Capital Markets**", available on: http://www.cereg.dauphine.fr/cahiers_rech/drmfinance0709.pdf

- Lee, Yen-Jung; Petroni, Kathy R. & Shen, Min (2006) "Cherry Picking, Disclosure Quality, and Comprehensive Income Reporting Choices: The Case of Property-Liability Insurers", **Canadian Academic Accounting Association, Contemporary Accounting Research**, Vol. 23, No. 2, pp. 600-692.
- Maines, Lauren A. & McDaniel, Linda S. (2000) "Effects of Comprehensive-Income Characteristics on Nonprofessional Investors' Judgments: The Role of Financial-Statement Presentation Format", **The Accounting Review**, Vol. 75, No. 2, pp. 179-207 Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=200774> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.200774>
- McCoy, Timothy L.; Thompson, James H & Hoskins, Margaret A. (2009) "Early evidence of the volatility of comprehensive income and its components", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal** / Summer, available on: http://findarticles.com/p/articles/mi_hb1182/is_12/ai_n42123918,
- Goncharov, Igor & Hodgson, Allan (2008), "**The Comprehensive Income Issue in Europe**", available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1312134> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1312134>.
- Securities and Exchange Commission (SEC). 2008. **SEC's Congressionally Mandated Study on Mark-to-Market Accounting**. Washington, D.C.: SEC.
- Stewart, James Michael; Tittel, Ed & Chappel, Mike (2009) "**CISSP- Certified Information Systems Security Professional: Study Guide**", John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

ملاحق البحث

١- نتائج نموذج الدخل :

أظهرت معادلة انحدار التغيير في السعر على التغيير في الأرباح إضافة إلى متغير السوق النتائج

التالية:

$$p = - ٢.٦٣ + ٠.٠٠٥٠٧ m + ٢.٣٠ income$$

جدول (٢) انحدار التغيير في السعر على التغيير في الأرباح إضافة إلى متغير السوق لنموذج الدخل

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	-٢.٦٢٦٤	٠.٩٢٦٠	-٢.٨٤	٠.٠٠٩
M	٠.٠٠٥٠٧١٣	٠.٠٠٠٩٨٩٦	٥.١٢	٠.٠٠٠
Income	٢.٢٩٩٢	٠.٨٤١٤	٢.٧٣	٠.٠١١

$$S = ٤.١٨٧ \quad R-Sq = ٥٠.٩\% \quad R-Sq(adj) = ٤٧.١\%$$

جدول (٣) تحليل التباين لنموذج الدخل

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	٢	٤٧٢.٣٩	٢٣٦.٢٠	١٣.٤٨	٠.٠٠٠
Residual Error	٢٦	٤٥٥.٧٠	١٧.٥٣		
Total	٢٨	٩٢٨.٠٩			

٢- نتائج نموذج الدخل الشامل:

أظهرت معادلة انحدار التغيير في السعر على التغيير في الأرباح إضافة إلى متغير السوق النتائج

التالية:

$$p = - ٢.٢١ + ٠.٠٠٤٢٤ M + ٢.٠٧ c income$$

جدول (٤) انحدار التغيير في السعر على التغيير في الأرباح إضافة إلى متغير السوق لنموذج الدخل الشامل

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	-٢.٢٠٨٤	٠.٨٦٤٩	-٢.٥٥	٠.٠١٧
M	٠.٠٠٤٢٣٩٢	٠.٠٠٠٨٨٥٩	٤.٧٩	٠.٠٠٠
C Income	٢.٠٧٣٧	٠.٦٦٢٢	٣.١٣	٠.٠٠٤

$$S = ٤.٠٤٧ \quad R-Sq = ٥٤.١\% \quad R-Sq(adj) = ٥٠.٦\%$$

جدول (٥) تحليل التباين لنموذج الدخل الشامل

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	٢	٥٠٢.١٧	٢٥١.٠٨	١٥.٣٣	٠.٠٠٠
Residual Error	٢٦	٤٢٥.٩٢	١٦.٣٨		
Total	٢٨	٩٢٨.٠٩			

٣- تطور الملائمة:

تطور ملائمة معلومات الدخل الشامل قد تم تتبعها خلال الفترة من ٢٠٠٩م حتى ٢٠١١م، وذلك من خلال التعرف على القوة التفسيرية للنموذج الثاني (نموذج الدخل الشامل)، وذلك كما يلي:
نتائج عام ٢٠٠٩م:

معادلة الانحدار

$$p = - 17.2 + 0.0128 M + 2.04 c \text{ income}$$

جدول (٦) انحدار ملائمة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠٠٩م

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	-17.24	13.35	-1.29	0.244
M	0.012818	0.007723	1.66	0.148
C Income	2.035	1.100	1.85	0.114

$$S = 0.209 \quad R-Sq = 49.6\% \quad R-Sq(\text{adj}) = 32.8\%$$

جدول (٧) تحليل التباين لملائمة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠٠٩م

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	2	160.07	80.03	2.95	0.128
Residual Error	6	162.78	27.13		
Total	8	322.85			

نتائج عام ٢٠١٠م:

معادلة الانحدار

$$p = - 2.82 + 0.026 M + 0.89 c \text{ income}$$

جدول (٨) انحدار ملائمة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠١٠م

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	-2.821	8.226	-0.34	0.742
M	0.0256	0.1296	0.20	0.849
C Income	0.886	1.065	0.83	0.433

$$S = 3.147 \quad R-Sq = 9.0\% \quad R-Sq(\text{adj}) = 0.0\%$$

جدول (٩) تحليل التباين لملائمة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠١٠م

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	2	6.855	3.427	0.35	0.719
Residual Error	7	69.321	9.903		
Total	9	76.175			

نتائج عام ٢٠١١م:

معادلة الانحدار

$$p = 13.0 + 0.0715 M + 0.6 c \text{ income}$$

جدول (١٠) اتحدار ملائمة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠١١م

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	١٣.٠٣٥	٩.٢٠٧	١.٤٢	٠.٢٠٠
M	٠.٠٧١٥٤	٠.٠٣٩٥٥	١.٨١	٠.١١٣
C Income	٥.٠٥٦	١.٥٢٢	٣.٣٢	٠.٠١٣

S = ٣.٤٣٥

R-Sq = ٦٢.٥%

R-Sq(adj) = ٥١.٧%

جدول (١١) تحليل التباين لملائمة معلومات الدخل الشامل لعام ٢٠١١م

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	٢	١٣٧.٤٣	٦٨.٧٢	٥.٨٢	٠.٠٣٢
Residual Error	٧	٨٢.٥٨	١١.٨٠		
Total	٩	٢٢٠.٠٢			

٤- نتائج القدرة على التنبؤ

The regression equation is: $\text{income} = ٣٣٩٢٥٩ + ٠.٥٤٤ \text{ lag}^1$

١٥ cases used ١ cases contain missing values

جدول (١٢) اتحدار القدرة التنبؤية لصافي الربح الربيعي لبنك الإستثمار السعودي

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	٣٣٩٢٥٩	١٩٥١٣٣	١.٧٤	٠.١٠٦
lag ¹	٠.٥٤٤٥	٠.٢٣٣٥	٢.٣٣	٠.٠٣٦

S = ٣٢٢٤٣٠

R-Sq = ٢٩.٥%

R-Sq(adj) = ٢٤.١%

جدول (١٣) تحليل التباين للقدرة التنبؤية لصافي الربح الربيعي لبنك الإستثمار السعودي

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	١	٥.٦٥١٣٣E+١١	٥.٦٥١٣٣E+١١	٥.٤٤	٠.٠٣٦
Residual Error	١٣	١.٣٥١٤٩E+١٢	١.٠٣٩٦١E+١١		
Total	١٤	١.٩١٦٦٣E+١٢			

The regression equation is: $\text{income} = ٤٩٦٩٥٦ + ٠.٤٦٧ \text{ lag}^1$

١٥ cases used ١ cases contain missing values

جدول (١٤) اتحدار القدرة التنبؤية لصافي الربح الربعي للبنك الأهلي التجاري

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	٤٩٦٩٥٦	٣٦١٢٧٠	١.٣٨	٠.١٩٢
lag1	٠.٤٦٧٣	٠.٢٤٦٩	١.٨٩	٠.٠٨١

S = ١١٣٩٥٧٥ R-Sq = ٢١.٦% R-Sq(adj) = ١٥.٦%

جدول (١٥) تحليل التباين للقدرة التنبؤية لصافي الربح الربعي للبنك الأهلي التجاري

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	١	٤.٦٥٢٨٢E+١٢	٤.٦٥٢٨٢E+١٢	٣.٥٨	٠.٠٨١
Residual Error	١٣	١.٦٨٨٢٢E+١٣	١.٢٩٨٦٣E+١٢		
Total	١٤	٢.١٥٣٥٠E+١٣			